الفصل الأول

التعريف بالطاقة والنفط وإنشاء الشركات النفطية

obeikan.com

obeikan.com

قبل الخوض في تعريف الطاقة والنفط وإنشاء الشركات النفطية يجدر بنا أن نعطي لمحة عن تاريخ اكتشاف النفط.

يعود تاريخ اكتشاف النفط إلى عهود قديمة. فالتوراة ذكرت أن النبي نوحاً عليه السلام استخدم القار لطلاء وسد الشقوق في سفينته، كما ذكرت أن أم النبي موسى عليه السلام قد استخدمت القار أيضاً في طلاء الصندوق الذي وضعته فيه وألقت به في اليمّ خوفاً عليه من بطش فرعون.

كما استخدم الأشوريون والبابليون منذ ٧٠٠٠ سنة خلت القار الفائض على سطح الأرض وكذلك في علاج بعض الأمراض ولسد شقوق المعابد.

أما الكلدانيون فكانوا يستعملونه كملاط القرميد في بناء أسوار مدنهم وأرضيات قصورهم كما كان القار يكتم قنوات المياه.[١]

وفي مواقع كثيرة من العالم مثل ضفاف نهر الفرات في العراق والنهر الأصفر في الصين وفي فارس وأمريكا الشمالية والجنوبية كانت تفور من الأرض ينابيع القار وتتسبب أحياناً في اشتعال نار متصلة لآماد طويلة وعندما رأى الفرس أن هذه النار لا تخمد عبدوها وجعلوها مقدسة.

وعرف الصينيون النفط قبل المسيح حيث قاموا بالتنقيب في الآبار، التي يمكن أن يبلغ عمقها ألف متر وهذا باستعمال أنابيب من الخيزران وأنابيب من البرونز.

وقد استخدم الرومان النفط في حروبهم ضد المسلمين فاستعملوا ما عرف بالنار اليونانية أو قنابل النار الخاصة في دفاعهم المستميت عن القسطنطينية[٢].

كما استطاع العلماء المسلمون أن يفسروا سر النار المقدسة " التي لا تخمد في فارس، وقالوا إن سبب ذلك هو غازات البترول التي تتصاعد من الأرض وتستمر مشتعلة نتيجة المدد الذي لا ينقطع.[٣]

---

1 - د. أحمد البار. " التطورات في سوق البترول "، الطبعة الأولى، دار الفنون للطباعة والنشر، جدة ١٤٠٦/١٩٨٦ م. ص ٧.

2 - نفس المرجع، ص ٠٧.

3 - انظر كذلك: محمود أمين: " البترول والطاقة "، دار المعارف، القاهرة، عالم الفكر، ص ٠٧.

وقد تحدّث علماء المسلمين عن بترول " باكو " وهو من أكبر مخازن البترول في العالم، في عهود الخلافة الإسلامية التابعة للعباسيين آنذاك. وقد زارها المؤرخ الشهير المسعودي حيث ذكر ذلك في كتابه " مروج الذهب عام ٩١٥ م.

ويذكر القزويني في كتابه "عجائب المخلوقات" استخدامات النفط وأن المسلمين قد خصصوا وزيراً لشؤون النفط، منذ القرن الثالث الهجري. والقزويني ينسب إلى بحر قزوين المشهور بثرواته النفطية والتي تعتبر مدينة باكو أحد موانئها الرئيسية.

كما استخدم الهنود الحمر هذه المادة في أغراضهم المختلفة في العلاج الطبي مثلاً وكذا في استخدام السهم والرمح المشتعل في حروبهم ضد المستوطنين البيض الذين غزوا أراضيهم، وسرعان ما انتقل استخدام هذه المادة للأغراض الطبية إلى الأطباء البيض في أمريكا الشمالية وكذلك في أوروبا حيث امتلأت الصيدليات بالمراهم المستخلصة من النفط.[1]

وقد عرفت مواقع أخرى للنفط في العديد من البلدان عبر العالم: في بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا في أوروبا. وعندما غزا الإسبان أمريكا الجنوبية وجدوا النفط في البيرو، وعندما غزا الإنجليز مناطق أمريكا الشمالية وجدوا هذه المادة في حوض نهر الميسيسيبي، كما استخدم فرانسيس دريك الإسفلت في طلاء سفنه لمحاربة الأسطول الإسباني.[2]

وقد بدأ استخدام زيوت النفط في التشحيم بدل الشحوم الحيوانية والنباتية التي كانت تستعمل في القرن التاسع عشر لأنها لم تكن كافية لتشحيم الآلات المختلفة التي انتشرت على إثر الثورة الصناعية الكبرى.

وفي سنة ١٨٥٩ قام إدوين دريك[3] بحفر أول بئر في منطقة "أويل كريك" ببنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنتاج النفط بن فس الطريقة التي تحفر بها آبار

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر" د. محمد علي البار: " قصة البترول "، المدينة، ١٤ محرم ١٤٠٢ / ١٩٨١.

2 - فرانسيس دريك: من البحارين والقراصنة الإنجليز المشهورين في القرن السادس عشر حيث حطم الأسطول الإسباني في كادكس سنة ١٥٨٧.

3 - إدوين دريك: رجل أعمال أمريكي الملقب بالعقيد. شرع في أول عملية تنقيب للنفط.

المياه، وما أن تناقل الناس ما توصل إليه دريك حتى قام الكثيرون في العديد من أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية بحفر آبار أخرى بحثاً عن النفط.[1]

وفي سنة ١٨٦٥ افتتح أول خط أنابيب لنقل النفط كان قطره بوصتين ("٢) فقط أما طوله فقد بلغ خمسة أميال.

وفي سنة ١٨٦٧ أقام المليونير روكفلر (وهو من أبرز الأسماء في صناعة النفط) مصفاة للتكرير بالقرب من أسواق الاستهلاك في " كليفلاند Cleveland" بولاية " أوهايو Ohio " التي بلغ إنتاجها اليومي حينئذ ٣٥ برميلاً يومياً، وعلى إثر هذه الإكتشافات، انخفض سعر البرميل من دولارين إلى عدة سنتات.

وفي سنة ١٨٨٦ بنيت أول سفينة ناقلة للنفط ، وفي سنة ١٨٩٤ بدأ لأول مرة إنتاج النفط من تحت قاع البحر في شواطئ كاليفورنيا بالولايات المتحدة.[2]

وهكذا، بدا العالم كله مقبلاً على ثورة جديدة وهي ثورة بترولية عارمة. فسرعان ما قامت أوروبا وروسيا فضلاً عن الولايات المتحدة بالتنقيب عن النفط في أراضيها ومستعمراتها في كل من آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، كما تم إنشاء شركات بترولية خصيصاً لهذا الهدف، دورها الرئيسي البحث والتنقيب عن النفط والاستفادة منه.

كما صار يعتبر روكفلر وشريكاه أندروز وكلارك أوائل مؤسسي صناعة النفط الحديثة، ولا سيما روكفلر الذي استثمر كل أمواله في هذه الصناعة الجديدة، وحتى يومنا هذا، ما زالت صناعة النفط تسير على نفس الأسس التي وضعها هذا الرجل منذ أكثر من قرن مضى.

فلقد استطاع هذا الرجل الثري بمكر وذكاء السيطرة على معظم آبار النفط ووسائل نقله وتكريره وتسويقه مشيداً بذلك صناعة ضخمة ومتكاملة بحيث أصبح يقرن اسمه باسم النفط.[3]

---

1 - د. أحمد البار: "التطورات في سوق البترول"، مرجع سابق، ص ٠٨.

2 - أحمد البار "التطورات في سوق البترول"، مرجع سابق، ص ٠٩.

3 - انظر كذلك" د. محمود يوسف علوان: "النظام القانوني لاستغلال النفط في الأقطار العربية، كلية الحقوق، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨٢، ص ١٣ – ١٤.

وكانت شركة "ستاندرد أويل" التي أسسها في سنة ١٨٧٠ بالاشتراك مع أندروز أول شركة احتكارية سيطرت على تجارة النفط وصناعته، وبعد ذلك، تمكّن البعض من الشركات البترولية التي تأسست في الولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح بعد سنوات محدودة شركات ضخمة تفوق قدراتها المالية قدرات الدول الكبرى المجاورة مثل كندا والمكسيك على سبيل المثال، ومن ضمن هذه الشركات: شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرسي (Standard Oil Of New Jersey) وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil Of California) التي اندمجت مع شركة فاكوم (Facom) فيما بعد.

وفي سنة ١٩٠١ تأسست شركة تكساس للبترول (Texaco) وغولف أويل (Gulf Oil) بفضل الدعم المالي الذي حظيتا به من رجال المال من أمثال (Andrew Mellon) ميلون واتبعتا الشركات الأخرى التي تأسست من قبل وقامت عليها إمبراطورية روكفلر، ولكن هاتين الشركتين صارتا تنشطان خارج الولايات المتحدة الأمريكية سعياً منهما لتخفيف حدة المنافسة القائمة في الأسواق الأمريكية بينهما وبين الشقيقتين ستاندرد أويل، وكذا لاستغلال الثروات البترولية الوفيرة التي بدأت تكتشف في البلدان النامية.[1]

من جهة أخرى، لم تبق دول أوروبا في موقف المتفرج أمام تدفق هذه الثروات التي توجد في باطن الأرض، ففي سنة ١٨٩٠ تم إنشاء شركة رويال داتش (Dutch Royal) بمساندة ملك هولندا الذي منحها امتياز التنقيب عن البترول في أندونيسيا، وعلى إثر ذلك نوعت نشاطاتها لتغطي كافة مجالات صناعة النفط، ولقد حاول روكفلر شراء هذه الشركة في نهاية القرن إلا أن رئيسها ديتردنج الذي أطلق عليه لقب " نابوليون البترول " قابل ذلك بالرفض الشديد. وفي سنة ١٩٠٧، بعدما فطن ديتردنج بأن هولندا لا تمتلك المقومات الاقتصادية والسياسية التي تتيح لها إنجاز مشاريع عظمى على المستوى العالمي، تحقق حلمه باندماج شركته مع شركة " شل " (Shell) البريطانية واللتان

---

1 - انظر إلى:

Anthony SAMPSON : « Les Sept Sœurs ». Ed Alain Moreau, Paris. 1975, pp 65 – 102. (ترجمة الباحث)

عرفتا فيما بعد تحت إسم " رويال دوتش شل " (Royal Dutch Shell) والتي برزت كإحدى الشركات البترولية العملاقة في العالم.[1]

وهكذا، نظراً لأهمية النفط كسلعة استراتيجية في الحرب والسلم اتضح لدى الحكومة البريطانية قيمة تكوين شركة بترولية ضخمة، وفي سنة ١٩٠٩، تم إنشاء " شركة البترول الإنجلوفارسية " لاستغلال بترول إيران بعد أن اكتشفت شركة بترول " بورما " أول بئر بترول في مقاطعة الأهواز في منطقة مسجد سليمان، وكانت شركة بورما قد اشترت حقوق امتياز التنقيب عن البترول في إيران من المليونير " دارسي " وبأمر من الحكومة البريطانية.[2]

وبينما كان وينستون تشرشل وزيراً للبحرية البريطانية تفطن للدور الذي تلعبه هذه المادة الثمينة في الحروب، وقام باسم البحرية البريطانية بشراء نسبة ٥١ %من أسهم الشركة الأنجلو فارسية التي عرفت في ما بعد بـ " بريتش بتروليوم "، وفي سنة ١٩١٤ وأثناء انعقاد مجلس الوزراء توجه تشرشل إلى أعضاء المجلس قائلاً : " أيها السادة إن الحرب قادمة ويسرني إبلاغكم أننا سنفوز بها إذ تمتلك القوات البحرية لصاحب الجلالة مصادرها البترولية الخاصة بها ".[3]

وبفضل ثروات النفط والسيطرة على منابعه في الولايات المتحدة وحلفائها ومستعمراتها في أنحاء العالم، استطاع الحلفاء أن يصمدوا لضربات ألمانيا ودول المحور في الحربين العالميتين الأولى والثانية بحيث أن كل المعدات الحربية الحديثة كالطائرات والدبابات والشاحنات والسفن الحربية تسير بهذه المادة الثمينة والضرورية.

ومع الانتشار الواسع لصناعة السيارات وتطور المعامل والمصانع الجديدة في مختلف المجالات، استمرت الاكتشافات النفطية التي حققتها الشركات الضخمة في أمريكا الجنوبية وآسيا واستمر الارتفاع نظراً للتحول السريع من الفحم إلى النفط كمصدر أساسي للطاقة. وإضافة إلى ذلك، بدأت تبرز منذ بداية الحرب العالمية الثانية الصناعة

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر كذلك إلى: مرجع سابق:
(pp 81-97) Anthony SAMPSON " Les Sept Sœurs "

2 - د. أحمد البار: المرجع السابق، ص ١١.

3 - لمزيد من المعلومات، انظر: د. أحمد البار – المرجع السابق، ص ١١ – ١٢.

البتروكمياوية من المنتجات النفطية لتصنيع المطاط بعد أن منعت اليابان دول الحلفاء من الحصول عليه من شرق آسيا. ومنذ ذلك الحين، بدأت ثورة علمية حقيقية حققتها الشركات النفطية الأمريكية والأوروبية في الاعتماد على نفسها باستخدام النفط ومشتقاته في صناعات أخرى كالنسيج والبلاستيك والأسمدة والمصنوعات الكيمياوية والأدوية والعطور والبرافين إلى غير ذلك، ولا يطرق باب من أبواب الصناعة إلا وللّنفط فيه نصيب، وبذلك انفتحت الأبواب طوعاً أو كرهاً أمام التقدم الهائل للصناعة والتكنولوجيا النفطية للشركات العملاقة قصد البحث عن حقول نفط أخرى في أي بقعة من بقاع العالم، ومن ضمنها على الخصوص منطقة الخليج التي بدت وكأنها تحتوي على كنز كبير ومخزون نفطي لا مثيل له. حتى قيل: " إذا كانت الحياة البشرية لا غنى لها عن الهواء، فتقدمها لا غنى له عن البترول ".[1]

ومن أجل ضمان استمرار تعاون الشركات الاحتكارية وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى واقتسم الحلفاء تركة الخلافة العثمانية في الدول العربية، قامت فرنسا وبريطانيا بتأسيس " شركة نفط العراق " وأعطيت حصة أخرى للولايات المتحدة الأمريكية كذلك في هذه الشركة بعد احتجاجها على إبعادها من نفط الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، عقد اجتماع في " أوستند " سنة ١٩٢٨ حضرته شركات "سوكوني فاكوم " و " رويال داتش شل " والشركة الفرنسية للبترول والمهندس الأرميني جول بنكيان الذي كان أول من قدم تقريراً عن نفط العراق إلى السلطان عبد الحميد سنة ١٩٠٠ ثم تعاون بعد ذلك مع الشركات البترولية الأربع (الشركة البترولية الأنجلو- فارسية، ورويال داتش- شل وشركة البترول الفرنسية وشركة الشرق الأدنى الأمريكية) وقام بجهود في اكتشاف بترول العراق، فأعطيت له حصة ٥% مكافأة على جهوده.

---

1 - د. محمد دبس : " صناعة البتروكيماويات في الوطن العربي "، معهد الإنماء العربي، بيروت، ١٩٧٦، ص ٢٧.

ولقد تمخض عن هذا الاجتماع اتفاق أطلق عليه " اتفاق الخط الأحمر " وقعته الشركات في لندن في ٣١ يوليو ١٩٢٨ حيث التزمت هذه الشركات " بعدم إبرام أية عقود امتياز بشكل منفرد مع أي دولة من دول منطقة الخليج وشمال الجزيرة العربية وتمتد من البحر الأسود شمالاً إلى البحر الأحمر جنوباً، ومن البحر الأبيض المتوسط غرباً إلى الخليج العربي شرقاً ". واتفقت هذه الشركات فيما بينها على أن تقوم باستغلال النفط في هذه المنطقة بواسطة شركات تؤسسها هي بشكل جماعي للقيام بهذه المهمة.[1]

وهكذا في السنوات ما بين ١٩٢٧ و ١٩٤٠، توالت اكتشافات آبار النفط في العراق حيث اكتشف حقل الزبير بالقرب من البصرة، ثم في سنة ١٩٣٢، اكتشف النفط في البحرين، وفي سنة ١٩٣٣ تأسست الشركة البترولية الكويتية من " جولف أويل " " Gulf Oil " و" الأنجلوإيرانية "، وفي سنة ١٩٣٨، اكتشف حقل برجان الذي يعتبر من أضخم حقول النفط في العالم.

وفي سنة ١٩٣٥ حصلت شركات البترول العالمية على امتياز للتنقيب على النفط في قطر كما حصلت على امتياز آخر في سلطنة عمان بتاريخ ١٩٣٧ وكذلك في دولة أبو ظبي في سنة ١٩٣٩. أما فيما يخص المملكة العربية السعودية، فلقد بدأ التنقيب هناك بموجب اتفاقية عقدها وزير المالية الشيخ عبد الله السليمان مع مندوب شركة " ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا " (سوكال) في ٢٩ مايو ١٩٣٣، وذلك في مدينة جدة، ومدة هذا الامتياز ٦٦ عاماً تنتهي في سنة ١٩٩٩. وبلغت مساحة الامتياز ١,٢٨٥,٠٠٠ كلم٢ بين مناطق برية ومناطق بحرية إقليمية بالمنطقة الشرقية للمملكة، على أن تستخرج هذه الشركة وتصدر وتبيع ما تجده من منتجات بترولية ومعدنية، كما وافقت الشركة على إعطاء المملكة مبلغاً قدره ٢٥,٠٠٠ دولار سنوياً كإيجار للأرض ومبلغ دولار واحد عن كل طن من البترول تستخرجه الشركة. وسارت الشركة على هذا المنوال حتى سنة ١٩٤٤ حيث غيرت اسمها لتصبح تسمى بشركة " آرامكو " (ARAMCO) المعروفة بشركة البترول العربية الأمريكية التي بسطت سيطرتها على تلك المنطقة حيث يوجد بها حقول الغوار والسفانية والدمام. ويعتبر حقل الغوار أكبر حقل بترولي في المناطق اليابسة في العالم وحقل السفانية أكبر حقل مغمور في العالم.

---

1 - أحمد البار، المرجع السابق، ص ١٣.

وفي سنة ١٩٣٨ كانت ثلاث شركات بترولية أمريكية ضخمة قد حصلت على حصص جد معتبرة في آرامكو لتصبح حصة سوكال بموجب الترتيب الجديد ٣٠% وحصة كل من اكزون وتكساكو ٣٠% وحصة موبل ويل ١٠% ولم تكن للمملكة آنذاك أية حصة من نفطها كما هو معهود في الاتفاقيات المماثلة في دول الخليج الأخرى والعالم الثالث.[1]

وهكذا، وبهذا النمط " التجاري " بسطت شركات النفط سيطرتها الكلية على ثروات الخليج النفطية كما فعلته على نفط أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية وكذلك على نفط آسيا محققة من وراء ذلك أرباحاً طائلة لا مثيل لها لم تجعل منها حظاً للدول المصدرة التي تملك حقيقة هذه الثروة.

وأمام هذا الوضع المفروض على هذه الدول لمدة سنوات عديدة لم يكن أمام هاته الدول سوى خيار واحد وهو الدخول في صراع مرير مع الشركات الضخمة العالمية لاستعادة سيادتها على نفطها وفرض سيطرتها الجزئية شيئاً فشيئاً ثم الاستعادة الكاملة لها باعتبارها المالك الحقيقي في أراضيها، مما أدى بهذه الدول إلى تظافر جهودها قصد تحرير نفسها من هذا الاحتكار المفروض عليها وتأسيس مجموعات تقاوم ضمنها، مثل منظمة أوبك (OPEC) وأوابك (OAPEC).

ومما لا شك فيه، أن هذه الشركات النفطية العملاقة أو ما يسمى بالكارتل (Cartel) النفطي الدولي الذي يضم سبع شركات نفطية كبرى منها خمس أمريكية واثنتان أوروبيتان[2] لعب دوراً بارزاً في تأجيج أزمة الطاقة التي تأخذ بخناق العالم وترسم وتسطر السياسات المنتهجة في الميدان السياسي والاقتصادي، أولها تعزيز المواقع الاحتكارية النفطية في جميع أنحاء العالم بصفة عامة والشرق الأوسط بصفة خاصة، وثانيها التحكم في أسعار النفط الخام مما يؤدي لزيادة الأسعار في المواد المستخرجة من هذا النفط كالمواد البتروكيمياوية، وثالثها السيطرة الكاملة أو شبه الكاملة على استراتيجية المنطقة والتأثير في صنع القرار السياسي والاقتصادي وحتى العسكري.

---

1 - أحمد البار: المرجع السابق، ص ١٥.

2 - هاته الشركات النفطية العملاقة التي تلقب كذلك بالشقيقات السبع خصصنا لها جزءاً خاصاً في هذا البحث.

المبحث الأول

الأشكال والوسائل التي أدت إلى اكتشاف واستغلال النفط

يقول أبو الحسن بني صدر في كتابه، "النفط والسيطرة": "إن البشرية مرت بست ثورات للطاقة آخرها وأهمها "الثورة النفطية"، وهذه الثورات هي "اكتشاف النار، واختراع الزراعة أو الاستفادة من طاقة المنتجات الزراعية كغذاء، وصهر المعادن، واختراع البارود، وطاقة البخار، وأخيرا النفط، ونحن الآن على مشارف ثورة سابعة هي ثورة الذرة".[1]

كما أن هارولد إيكس، وزير الداخلية الأمريكي الأسبق والمختص بشؤون النفط أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، كان صاحب المقولة: "البشرية صنعت تطورها الهائل على الحضارة عبر عصور أربعة: العصر الحجري، والعصر البرونزي، والعصر الحديدي، وأخيراً عصر البترول"[2].

كما أن جورج كليمونصو كان كثيراً ما يردد هذه العبارة: " النفط ثمين مثل الدم الذي يجري في شريان الإنسان "[3].

ليس بوسعنا هنا الحديث من جديد عن تاريخ اكتشاف النفط منذ قديم الزمن أو كيف عرف الإنسان منتوج النفط لاستعماله فيما بعد كطاقة حيوية استخدمها في مكان خشب الوقود أو الفحم أو المصادر الأخرى، حيث أننا خصصنا بداية الفصل الأول لذلك، ولكن بودنا أن نركز في هذا المبحث على الأشكال والوسائل التي أدت فيما بعد إلى استغلال هذه المادة الحيوية الجديدة بعد اكتشافها وسبب التهافت إلى وفرتها

---

1 ـ أبو الحسن بني صدر: " النفط والسيطرة "، ترجمة فاضل رسول ـ دار الكلمة للنشر، بيروت ١٩٨٠، ص ١٢٤.

2 ـ محمد حسنين هيكل: " حرب الخليج – أوهام القوة والنصر "، مركز الأهرام، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٩٨.

3 ـ كان رئيس الوزراء الفرنسي ووزير الداخلية (١٩٠٦ – ١٩٠٩ ثم من ١٩١٧ على ١٩٢٠) حيث كان عنصراً بارزاً أثناء الحرب العالمية الأولى.

ووضع كل الإمكانيات من أجلها ورسم سياسة خاصة لها قد تؤدي إلى حروب دائمة للسيطرة على هذه الطاقة إن اقتضت الظروف لذلك.

لذا، سوف يتركّز الحديث هنا على أهمية هذا الاكتشاف منذ بداية القرن العشرين الحافل بهذه النشاطات.

قد يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان في القرن العشرين، فكان النفط عبارة عن المصدر الأساسي للطاقة، ومحور كل الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح عنصراً حيوياً من عناصر الحياة اليومية للإنسان بعد اكتشاف الكهرباء، ولم يعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضاً مصدر استخراج ما لا يقل عن أحد عشر ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم[1].

كما أن النفط لم يعد مجرد سلعة من السلع العابرة في التجارة العالمية، بل أصبح أهم سلعة دولية تتداولها أقطار العالم وبدونها لا يتحرك أي نشاط صناعي ولا زراعي ولا تكنولوجي، ولم تستحوذ أي مادة أخرى على القدر نفسه من الأهمية التجارية والاقتصاديةالتي استحوذ عليها النفط، ولم ترق شركة ولا بلد ولا مجموعة تجارية إلا بالنفط خاصة بالمقارنة مع المواد التجارية الأخرى.

وبسبب تعدّد استخداماته وتسهيلاته، تحوّل النفط إلى مادة استراتيجية تتحكم في مصير العالم كله. وقد وصل الأمر إلى أن اتسع انتشاره ليشمل جميع مظاهر الحضارة المعاصرة التي يصعب عليها التخلي عن هذه المادة الحيوية المعاصرة. يقول الأستاذ دانييل يورغن[2]، الذي كتب هو الآخر عن النفط: " إن عصرنا هو عصر النفط، والمجتمعات الحديثة هي مجتمعات نفطية، والإنسان المعاصر هو أساساً (إنسان هيدروكربوني)، وكذلك نسبة إلى المكونات الهيدروكربونية ".

ولكن النفط، حسب الدكتور حافظ برجاس[3]، كما هو معروف، " مصدر ناضب من مصادر الطاقة لابد له من أن ينتهي في وقت من الأوقات، ولابد لإمداداته من أن

---

1 - د، عبد المنعم الزنابيلي: " الحوار بين الشمال والجنوب " منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨١، ص ٣٨٦ ، ولمزيد من المعلومات، انظر إلى: " الصناعات البتروكيمياوية " (ع، النوري).

2 - **Daniel Yergin : « The Prize – the Epic quest for oil, money and power "Simon & Schuster, New-York, 1991, p p 14 – 15.**

3 – حافظ برجاس " الصراع الدولي على النفط العربي "، بيسان، بيروت ٢٠٠٠، مرجع سابق، ص ٢٠.

تتوقف يوماً لأسباب أمنية أو سياسية، كما حدث في حرب أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٧٣، ولذلك بدأت الدول الصناعية منذ منتصف السبيعنات تحاول باهتمام إيجاد مصادر طاقة بديلة للنفط يمكن الإعتماد عليها في المستقبل. وبالفعل عمدت هذه الدول منذ تلك الفترة وحتى اليوم إلى تطوير مصادر أخرى للطاقة والعمل على اكتشاف مصادر جديدة لتحل محل النفط. وبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المضمار، فقد بقي النفط أفضل مصادر الطاقة وبقيت دول العالم بحاجة إليه ليس كمصدر للطاقة فحسب، بل كمادة أولية للصناعات البتروكيمياوية ".

ولقد أصبح جلياً وواضحاً عندئذ أن العالم كله دخل في ثورة نفطية معاصرة عارمة لن يحيا إلا بالنفط وكأنه يموت بعد نفاذه، فاستمر التنقيب على هذه المادة الحيوية للإنسان، ورغم الاكتشافاتالضخمة والمتعددة التي حققتها الشركات النفطية في هذا المجال في كل بقاع العالم بما فيها المستعمرات بالدرجة الأولى آنذاك، قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى إلا أن الطلب استمر في ارتفاع هائل مع الانتشار الواسع لوسائل النقل من سيارات، وباخرات، وطائرات، ومعامل تشغيل النفط، ومع التحول السريع من الفحم إلى النفط أصبحت هذه المادة المصدر الأساسي للطاقة، حتى أن بسطت الشركات متعددة الجنسيات سيطرتها الكاملة على النفط في العالم ليصبح وكأنه ملكيتها في أي نقطة من المعمورة.

وهكذا، تطورت وسائل التنقيب واستغلال وتسويق النفط في أوائل القرن العشرين، حتى جذبت الحرب العالمية الأولى الاهتمام الكبير إلى النفط بصفته مادة استراتيجية ذات أولوية كبرى وذات حيوية طاقوية ومالية للاقتصاد العالمي. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، بات من الضروري جعل هذه المادة بمثابة الشغل الشاغل للقوى العظمى أكثر من ذي قبل، مما أدى إلى تنافس شديد. إلا أن الدول العظمى آنذاك صارت تدرك أن أهمية النفط صارت ملحة إلى درجة أنه يجب الحصول عليه مهما كانت الظروف ومهما يتطلب ذلك من إمكانيات مادية ومعنوية وحتى عسكرية.

وهكذا، قبل بداية الحرب العالمية الأولى، فزع القادة البريطانيون إزاء الوضع النفطي المرتقب لبريطانيا العظمى حيث كان عليها أن تحصل على كافة إمداداتها النفطية من المناطق البعيدة في العالم. وفي حالة نشوب أية حرب يصبح عليها أن تؤمن نقلاً لنفطها إلى

شواطئها بكل الوسائل المتاحة. ومن أجل ذلك سطرت سياسة محكمة نادى بها اللورد فيشر[1] المعروف بـ " مجنون النفط " والتي تتمثل في السيطرة على مصادر النفط ابتداء من نزع الامتياز الألماني على التنقيب في المنطقة الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩٠٩ ومنحها للشركة الإنجليزية مع ظهور شركة " شال " والشركة الإنجليزية الإيرانية وشركة نفط بورما، والشركة الإنجليزية العراقية (IPC) بعد النزوح على مناطق النفط في شط العرب أثناء الحرب العالمية الأولى، ثم الحصول على ¾ من شركة النفط التركية.

وكانت هناك سياسة أخرى نادى بها اللورد ونستون تشرشل الذي أصبح فيما بعد أول لورد في الأميرالية البريطانية تقوم على شراء لأكبر نصيب في شركات النفط عن طريق شراء حقوق وامتيازات النفط في دول أجنبية أخرى من العالم بغرض السيطرة المطلقة على إمدادات النفط العالمية في الحاضر والمستقبل، وكانت هذه السياسة هي سياسة الحكومة البريطانية بحيث أنه صرح أمام مجلس العموم:

" إنها سياسة مزدوجة، فهناك سياسة نهائية كما أن هناك سياسة مباشرة، أما سياستنا النهائية فتتمثل في أن تصبح الأميرالية المالك والمنتج المستقل لإمداداتها الخاصة من الوقود السائل وذلك عن طريق تكوين احتياطي نفطي في هذه الدولة يكفي لجعلها في أمان في حالة نشوب أية حرب كما يجعلها تستطيع التغلب على أي تذبذب في الأسعار... ومن جهة أخرى أن يصبح في مقدور الأميرالية تكرير وتنقية النفط الخام بكافة أنواعه لاستخدامه في البحرية.

وتتضمن السياسة المباشرة في القيام على الفور بإجراء عدد من العقود والبحث عن إمدادات نفطية من مصادر تخضع للسيطرة البريطانية ... التي يمكن للأسطول البريطاني أن يوفر لها تمام الحماية ".[2]

---

1 - جون فيشر، أميرالي بريطاني (١٨٤١ – ١٩٢٠)، كان على رأس الأميرالية البريطانية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩٠٩ ثم سنة ١٩١٤ – ١٩١٥.

2 - كان آنذاك وزير للبحرية البريطانية (١٩١١ – ١٩١٥)، وصار وزيراً أولاً (١٩٤٠ – ١٩٤٥) و(١٩٥١-١٩٥٥)، زعيم الحزب المحافظ والمنشط الرئيسي للعمليات الحربية ضد دول المحور، حصل على جائزة نوبل (١٩٥٨).

وكما هو الشأن للسيطرة البريطانية على حقول النفط، كانت نفس السياسة التي انتهجتها فرنسا وهولندا بالتنسيق مع الحكومة البريطانية نحو التقليل من نفوذ شركات النفط الأمريكية في الدول الأجنبية التي لها نفوذ عليها، ولا سيما الحصول على امتيازات أكثر في الشرق الأوسط وآسيا وبسط يدها عليها، خصوصاً بعد اتفاقية سان ريمو (San Remo) التي أثارت ضيق واشنطن في سنة ١٩٢٠.

ومن ثم، بعد سنوات من "الكفاح" المستمر، تغلبت الشركات الأمريكية في النهاية على "المقاومة" الصلبة للشركات البريطانية والفرنسية والهولندية واستطاعت أن تؤمن أولى مصالحها الجوهرية في الموارد النفطية بالشرق الأوسط. واتفق كل من البريطانيين والفرنسيين والأمريكيين على تحديد أسهم في شركة النفط العراقية (IPC). ومن هناك تحققت سياسة " الباب المفتوح " (Open door policy) التي طالما كان الكونغرس الأمريكي والدبلوماسيون الأمريكيون يسعون إلى تحقيقها " قصد المساواة في الحقوق والفرص والإنصاف والروح الطيبة" على حد تعبيرهم.[1]

كل هذه التصريحات من مسؤولي الدول العظمى لم تكن مجرد كلام ولم تأت بالصدفة، بل كانت تهدف إلى تخطيط محكم بحيث كانت كل من هذه الدول تتبع سياسات تحقق مصالحها بالدرجة الأولى، سواء في توفير الخدمات أو الحصول على الأرباح من الدول المنتجة أو المستهلكة. ولم تكتف الشركات الغربية بالعمل في الشرق الأوسط فحسب، بل انتشرت عبر العالم في عمليات التنقيب، والإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع، وذلك بعد كثرة الطلب على هذه المادة الضرورية القصوى.

المطلب الأول: مصادر النفط الخام

كلنا يعلم أن النفط هو مادة ناضبة وغنية بمفعولها الطاقوي وبقيمتها المالية، ناضبة لأن كثيراً من الدراسات الجيولوجية حذرت بأن احتياطيات النفط والغاز العالمية القابلة للاستخدام لن تدوم إلى الأبد. بل ذهب بعض العلماء المختصين إلى إعطاء آجال معينة قد تدوم ٥٠ إلى ١٠٠ سنة على الأكثر. والدليل على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: إيان رتليدج: " العطش إلى النفط... ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي ؟ الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٦، ص ١٧ – ٢٠ (النفط وأمريكا).

كانت أولى الدول المنتجة للنفط، فبعدما كانت مصدرة لهذه المادة أصبحت المستورد الأول للنفط في العالم بعد نفاذ المادة المذكورة أولاً، ومن أجل مضاعفة الطلب عليها، ثانياً.

وفي هذا الشأن، يقول الدكتور عيسى عبده[1] تحت عنوان: "السعودية تحذر من النضوب السريع لاحتياطي أوبك":

" ... المملكة العربية لن تنساق وراء الخطط الغربية المؤيدة إلى إنضاب احتياطيات أوبك، بمعدلات تفوق معدلات استخدام احتياطيات الولايات المتحدة وبحر الشمال بعدة أضعاف والمعروف أن السعودية والولايات المتحدة اشتركتا في لجنة الطاقة المنبثقة عن مؤتمر التعاون الاقتصادي الدولي، مؤتمر الشمال والجنوب في باريس ٢١ / ٤ / ١٩٧٦.

لذا، من أهداف الإنسان اليوم أكثر من أي وقت مضى، البحث أكثر فأكثر عن تطور الطاقة البديلة كرمال القار، والغاز الطبيعي، والطاقة النووية، والطاقة الشمسية، والطاقة النباتية الناتجة عن عباد الشمس التي انتشرت اليوم مع إنتاج زيت المائدة ووقود السيارات والتي سنخصص لها جزءاً آخر في هذا البحث.

ومهما يكن من أمر، ورغم المحاولات العديدة من الأبحاث والدراسات الجيوفيزيائية بأنّه يُوجد مصادر أخرى للطاقة كبديل عن النفط، تبقى صناعة النفط والتنقيب عنه في جميع أنحاء العالم هي الأهمية القصوى في الشؤون السياسية والاقتصادية والإنمائية سواء في الأقطار المنتجة أو المستهلكة، كما تشكل أساساً صلباً للعلاقات الدولية في عالم اليوم المتشابك المصالح. ولذا أصبح من الضروري وفرة هذه المادة الحيوية مهما كانت الظروف والوسائل المتاحة للبحث عن مصادرها إذ أن هذه السلعة ـ مهما كانت ناضبة ـ لم تكتشف لها البدائل الكاملة بعد، وأنه رغم الدراسات الهائلة في هذا الشأن، لم تجر بصفة جدية دراسة جديدة حول مستقبل الطاقة.

إن الهدف من هذا الجزء لدراستنا هو محاولة إعطاء صورة شاملة للتهافت على مصادر النفط من طرف الشركات العظمى التي تسيرها القوات العظمى من أجل مصالح عظمى، لما في ذلك من تأثير على مجموعة من الأقطار التي تقوم الشركات

---

1 - انظر: د. عيسى عبده: "بترول المسلمين ومخططات الغاصبين"، تقديم إسماعيل يحي، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣. ص ١٣٠.

النفطية متعددة الجنسيات بالعمل فيها وتأثيرها على مجريات الأمور في الأقطار المصدرة أو الأقطار المستهلكة لهذا النفط.

وليس بودنا أن نعود إلى تاريخ اكتشاف النفط وتعريف أهدافه، حيث أننا خصصنا مبحثاً كاملاً لذلك من قبل، ولكن بودنا في هذا ا لمبحث التطرق بالخصوص لمصادر النفط وحجم الاحتياطي العالمي في هذا الشأن.

فقد كانت الحرب العالمية الثانية مرحلة تحّول في السياسات النفطية في العالم الغربي، حيث أن الولايات المتحدة كانت مصدراً رئيسياً للنفط لتمويل أوروبا وبقية أنحاء العالم حتى التغلب على دول المحور وإنهاء الحرب.

وهكذا، ولفترة طويلة من الوقت، منذ أن اكتشف أول حقل للنفط في الولايات المتحدة إلى يومنا هذا، ظلت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة تنظر إلى ضرورة هذه الثروة حيث أنه قد تجيء الساعة التي قد تواجه فيها نقصاً في الإمدادات النفطية. لذا لم يكن غريباً أن تحاول إيجاد مصادر للنّفط أينما كانت، لأن النفط هو شريان الحياة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها كونه، قبل أن يكون مادة طاقوية، فإنه ساعد في الماضي ولا زال يساعد في الحاضر على التقدم الصناعي والتطور التكنولوجي والتفوّق العسكري.

وأمام هذه الحقيقة الهامة وغياب البدائل المناسبة للطاقة النفطية، وبالنظر إلى محدودية الاحتياطيالمعروف من النفط الخام في العالم الغربي، تركزت المجهودات العملية للتنقيب في مناطق أخرى للعالم لاسيما في المنطقة العربية والإسلامية، هذه المجهودات هي الوحيدة القادرة على سد الاحتياجات المتزايدة لدول الغرب.

وبعد نهاية الخمسينات وحتى منتصف الستينات كان الإنتاج المحلي من النفط الأمريكي يتجاوز تقريباً النفط المستورد. " إلا أن هذا الوضع ـ يقول الدكتور محمد الرميحي[1] ـ تغير مع بداية عام ١٩٧٢ عندما قامت ولاية تكساس ولوزيانا وهما من أكبر الولايات المنتجة للنفط بإزالة كافة القيود المفروضة على الإنتاج، وفي عام ١٩٧٣ أنتجت الولايات المتحدة ٩,٢ مليون برميل من الزيت الخام يومياً، بينما كانت تستهلك ١٧,٣

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: د. محمد الرميحي: النفط والعلاقات الدولية، وجهة نظر عربية "، عالم المعرفة – الكويت ١٩٨٢ .

مليون برميل يومياً، أي أنها كانت تستورد ما يقارب ٣٥,٨% من احتياجاتها النفطية التي كانت كندا تسدد منها حوالي ٦,٤% بينما المتبقي أي ٢٩,٤ مليون برميل كان يستورد من دول الأوبك ".

"ويقدر الخبراء أنه خلال السنوات العشر القادمة - يضيف الرميحي - سيتضاعف الطلب الأمريكي على النفط المستورد بشكل لم يسبق له مثيل من قبل، حيث ستقوم الولايات المتحدة بزيادة الكمية المستوردة من احتياجاتها النفطية التي سوف يمثل النفط العربي ما يقارب ٣٤% منها، وهذا يعني أن اعتماد الولايات المتحدة على نفط الأوبك العربي سوف يتصاعد، رغم كل الجهود التي تبذلها الحكومة الأمريكية لتقليص الاعتماد على النفط المستورد".[1]

ولقد أظهرت دراسة أنجزت بتكليف من الرئيس الأمريكي على الطاقة المستوردة وذلك باسم " قضية استيراد النفط "(The Oil Import Question) أظهرت تلك الدراسة الحقائق التالية عن المسألة النفطية.

أولاً: إن مخزون النفط في الشرق الأوسط سيبقى الأرخص كلفة للإنتاج والأوفر كمية حتى أواخر القرن العشرين.

ثانياً: إن الكتلة السوفياتية ستحتاج في أواسط السبيعنات إلى زيادة مستورداتها من النفط وستصبح مستوردة بعدما كانت مصدرة للنفط في حدود الـ ١٠ ملايين طن سنوياً في أواخر السبيعنات.

ثالثاً: إن مصادر النفط في الولايات المتحدة لم تعد تكتشف بنسبة تحفظ الاحتياطي للإنتاج بمعدل ٩ – ١٠ مرات، الأمر الذي يعني بالضرورة تدهور معدلات الإنتاج في السنين المقبلة وارتفاع تكلفته.

رابعاً: إن مصادر فنزويلا، والمكسيك، وكندا، هي المصادر التي كانت ولا تزال تُصنّف على أنها آمنة بالنسبة للولايات المتحدة، وستكون عاجزة عن توفير كميات متزايدة لهذه الأخيرة، الأمر الذي حصل بالنسبة إلى المستوردات من فنزويلا والمكسيك منذ ١٩٧١، وفي بداية مارس ١٩٧٣ جمدت حكومة كندا صادراتها النفطية إلى

---

1 - محمد الرميحي، مرجع سابق.

الولايات المتحدة من دون سماح بزيادتها، وذلك حفاظاً على كفاية الحاجات المحلية.[1]

خامساً: إن مخزون بحر الشمال ذو كلفة عالية، وأنه يكفي عند تطويره ما يوازي ٦٠% من حاجة بريطانيا في أواخر السبعينات.

سادساً: إن الطاقة الذرية لا تزال تكاليفها مرتفعة إلى حد بعيد بالنسبة لتكاليف النفط في توليد الكهرباء، وإن المفاعلات الذرية، كي تحقق وفورات اقتصادية، يجب أن تقام بالقرب من المدن الكبرى الصناعية، حتى تشغل طاقتها بنسبة ٨٠ – ٩٠ %.[2]

كذلك تعرضت مفاعلات ذرية في الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حوادث نتج عنها تلوث للعاملين في محطات التوليد النووية وللمياه في المناطق المجاورة.

سابعاً: إن نفط الطفال، هو المصدر الوحيد للطاقة في العالم الذي تستخرج منه مختلف المشتقات النفطية ما عدا الشحوم، ويتوافر بكميات هائلة في الولايات المتحدة وبكميات ملحوظة في الاتحاد السوفياتي سابقاً – تبلغ تكاليف إنتاجها في أرضه، أي في ولايات كولورادو، ويومنغ، ويوتا في الولايات المتحدة، ما لا يقل عن ٥ دولارات للبرميل الواحد وذلك في أفضل الأراضي، واستخراج كميات كبيرة يستوجب إنتاج زيت الطفال من أراضٍ تبلغ الكلفة فيها ٧ – ٩ دولارات للبرميل.

ثامناً: إن زيادة العائدات النفطية للدول المنتجة، تؤدي إلى دورات اتفاقية تفيد الولايات المتحدة بنسبة مرتفعة، إذا تركزت الزيادة في فنزويلا وإيران والسعودية في المكان الأول، وعلى النقيض يكون وقع ارتفاع أسعار النفط وعائدات الدول المنتجة سيئاً على موازين مدفوعات اليابان وألمانيا وفرنسا بشكل خاص.

تاسعاً: إن الولايات المتحدة ستضطر إلى التخلي عن نظام " الكوتا " في استيراد النفط، والالتفات إلى الاستيراد من الشرق الأوسط بكميات متزايدة[3] قد توازي العشرين

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر:

« The Oil Companies and the Arab World ». Giacomo Luciani. St. Martins's press, N-Y 1984.

2 - انظر: **Giacomo LUCIANI**، مرجع سابق.

3 - كانت هذه التقديرات تخص الثمانينات من القرن الماضي.

مليون برميل في اليوم أي الألف مليون طن[1]. وهكذا كان لهذه الحقائق الأثر الكبير في توجيه السياسة النفطية الأمريكية منذ أوائل السبعينات والاهتمام بتأمين استمرار الأبحاث وعمليات التكرير والإمدادات النفطية دون انقطاع، حيث أصبحت الولايات المتحدة في هذه الفترة لا تعتمد إلا على الاستيراد لأن إنتاجها صار لا يكفيها بحيث ازداد استهلاكها بنسبة ١٨% وبلغ منذ سنة ٢٠٠٠ مستوى قياسياً في الارتفاع لم يسبق له مثيل في التاريخ اقترب من العشرين مليون برميل بعدما كان يمثل ١٧ مليون برميل.

المطلب الثاني: احتياطي العالم من النفط

إن متابعة تطور احتياطي النفط الموجود عبر العالم مهمة كبيرة وشاقة بحيث تجمع مختلف المصادر المهتمة بالشؤون النفطية على أن الاحتياطيالنفطي في العالم يزداد سنة بعد سنة بسبب استخدام التقنيات الحديثة والمتطورة مع الاكتشافاتالجديدة لحقول أخرى تظهر هنا وهناك، خاصة في السنوات الأخيرة للقرن الماضي. مما ساهم في إضافة أكثر من مائة مليار برميل لاحتياطي النفط العالمي، إذ لم يمر يوم على العالم لم يكن فيه النفط موضوع نشرة جديدة أو مقال جديد في الجرائد والمجلات والكتب المختصة أو في شبكة الإنترنيت أو غيرها من وسائل الإعلام، لذا، يصعب إعطاء رقم رسمي لاحتياطي النفط في العالم بصفة دقيقة. فحسب الأستاذ حسين مالطي " إن الاحتياطيات المؤكدة في العالم للنفط تختلف حسب المصادر من ١,٠٠٠ إلى ١,١٠٠ مليار برميل. في هذا المجموع المعلن عنه تسيطر الشركات الأمريكية على ١٠% أي حوالي ١٠٠ مليار برميل، منها ¼ يوجد بالولايات المتحدة، و ¾ الأخرى توجد على الخصوص في أقطار منظمة أوبك وفي آسيا الوسطى...

---

1 - انظر:

"Arab Oil : Impact on the Arab Countries and Global Implications", Ed. N. A. Sherling and Tossler – New-York, Praeger, 1976.

باختصار فإن هذه الشركات تسيطر على ما يعادل احتياطي ليبيا، والجزائر، وقطر ونيجيريا مجتمعة أو ما يعادل ½ احتياطي المملكة العربية السعودية أواحتياطي القارة الإفريقية أو القارة الجنوب – أمريكية بأكملها..."[1].

وحسب التقدير الصادر عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (OAPEC)، بلغ الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في العالم ١,٠١٩ مليار برميل في أواخر ١٩٩٣ أي بزيادة ٦ مليارات برميل بالنسبة للعام الفائت[2].

وحسب التقديرات الصادرة عن شركة بريتش بتروليوم، فإن الاحتياطي النفطي المؤكد عالمياً قد تخطّى الألف مليار برميل ليصل في نهاية ١٩٩٢ إلى حوالي ١٠٠٠,٨ مليار برميل. ويشكل هذا الرقم أكثر من ٥٠٠ ضعف مما كان عليه الاحتياطيفي بداية القرن العشرين.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من الاستهلاك العالمي المستمر للنفط، فإن العالم لم يستهلك حتى اليوم أكثر من ٤٠ % من كل ما اكتشف من نفط خلال المائة سنة الأخيرة[3]، وتكفي الكميات المتبقية لأكثر من أربعين سنة أخرى إذا بقي الاستهلاك على معدله الحالي ولم تتم اكتشافات جديدة لاحتياطيه، ولكن هذا الافتراض بعيد عن الواقع لأن جميع التقديرات تثبت أن استهلاك النفط سيتزايد سنوياً وأن الاحتياطي النفطي المؤكد قابل للزيادة في المستقبل[4].

ومما لاشك فيه هو أنه مهما كان الاحتياطي العالمي قابلاً للزيادة بصفة مستمرة نظراً لكثرة الطلب والاتساع في استهلاكه، فإن توزيعه الجغرافي غير متساوٍ بالنسبة لدول الكرة الأرضية.

---

1 ـ مهندس مختص في شؤون المحروقات، نائب الرئيس الأسبق لسوناطراك، الشركة الوطنية الجزائرية للمحروقات، كتب هذا المقال في جريدة " Le Quotidien d'Oran " (٩ - ١٠- ٢٠٠٥/٠٧/١١)، وترجمت من طرف الباحث.

2 - صحيفة الديار – بيروت في ٢٢ / ٠٣ / ١٩٩٤.

3 - د. على أحمد عتيقة: " الاعتماد المتبادل على جسر النفط . المخاطر والفرص " مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩١، ص ٤٢.

4 - د. حافظ برجاس: المرجع السابق، ص ٢٤.

وفي هذا الصدد يصنف الدكتور حافظ برجاس هذه الدول كالتالي:

❖ هناك ١٣٧ دولة فقيرة بالنفط لا يشكل احتياطيها شيئاً يذكر.

❖ بينما هناك ٣٢ دولة غنية بالنفط تملك فيما بينها حوالي ١٠٠٠ مليار من الاحتياطي النفطي المؤكد والقابل للزيادة[1].

❖ وفي طليعة هذه الدول الغنية، تأتي دول منظمة أوبك التي بلغ مجموع احتياطيها النفطي آنذاك (أي في سنة ١٩٩٣): ٧٧٢,١ مليار برميل وأهمها:

- المملكة العربية السعودية: ٢٥٧,٨ مليار.
- العراق: ١٠٠ مليار.
- الكويت: ٩٤ ملياراً.
- إيران: ٩٢ ملياراً.
- الإمارات العربية المتحدة: ٩٨,١ مليار.
- وبقية دول أوبك الأخرى (أي نيجيريا، ليبيا، الجزائر، فنزويلا، قطر وإندونيسيا): ٢٣٤,٧ مليار برميل.

ويلاحظ من هذه الإحصائيات أن دول الخليج الخمس دائمة العضوية في منظمة أوبك هي الأكثر أهمية ليس باحتياطيها فحسب، بل بعمر هذا الاحتياطي الذي يقدر حسب المحللين الاقتصاديين بـ: ٧٠ إلى ١٠٠ سنة أخرى على الأقل، مما سيزيد في احتياطيها الحالي، بينما يقدرون الدول الأخرى بـ: ٤٠ إلى ٥٠ سنة على الأكثر[2].

من المهم القول إنه، مهما كانت الدراسات الحالية والتنبؤات المستقبلية في شأن الاحتياطي العالمي للنفط، فإنه من الصعب رصد إحصائيات دقيقة كونها بعيدة عن الواقع نظراً لضخامة احتياطي النفط المؤكد (Proved reserves)، من جهة، ومن جهة أخرى ما قد يتم اكتشافه بفضل التطور التكنولوجي في التنقيب والوسائل الجيوفيزيائية.

---

1 - انظر كذلك إلى: عبد الخالف عبد الله: " النفط والنظام الإقليمي الخليجي "، مجلة المستقبل العربي، ١٩٩٤/٣)، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٢٤.

2 - **B. P, Statistical Review of World Energy, 1993.**

ويعرف عند المختصين بشؤون النفط ثلاثة أنواع من الاحتياطيات:

١ ـ الاحتياطي المؤكد أو الثابت الوجود (Proved reserves)، أي كميات النفط التي يمكن الحصول عليها بالتأكيد من الآبار المحفورة ضمن الظروف التقنية والاقتصادية الحالية.

٢ ـ الاحتياطي الراجح الوجود (Probable Reserves) أي كميات النفط التي يؤمل الحصول عليها من الآبار المعروفة على أساس تقدير تقريبي للكميات المتجمعة، لذلك فهي كميات مؤكدة الوجود من الناحية الفنية لكنها غير معروفة وغير اقتصادية الكلفة بالنسبة للأثمان السائدة.

٣ ـ الاحتياطي المحتمل الوجود (Possible Reserves) وهو كميات النفط التي يؤمل اكتشافها في آبار غير معروفة آنياً والتي يمكن استخراجها ضمن الظروف الاقتصادية والتقنية التي يمكن أن تتطور في المستقبل.

وتوضح بعض الأرقام في دليل نشر حول " البترول والغاز " ما يلي عن مجموع الدول أو القارات التي تمتلك احتياطي النفط[1]:

ـ الشرق الأوسط: ١٩٧٩,٧ مليون قدم مكعب (Cubic feet)

ـ آسيا ودول المحيط الهادي: ٤٤٥,٤ مليون (Cubic feet)

ـ الاتحاد السوفياتي ودول الشرق (سابقاً): ١٩٦٤,٢ مليون قدم مكعب.

ـ إفريقيا: ٤١٨,٢ مليون قدم مكعب.

ـ أمريكا الشمالية: ٢٥٥,٨ مليون قدم مكعب

ـ أمريكا الجنوبية: ٢٥٠,١ مليون قدم مكعب.

ـ أوروبا الغربية (بما فيها النرويج): ١٩١,٦ مليون قدم مكعب.

وقد تشير الجداول الآتية إلى النسب المختلفة لاحتياطيات النفط في العالم مع التركيز على معطيات الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربّية المصدرة للبترول (أوابك) نظراً لأهميتها في امتلاكها لهذه الثروة الطاقوية.

---

1 - **Petit guide : « le pétrole et le gaz « Aedis Edition – Vichy (colaboration avec TOTAL), 02eme trimestre 2005.**

❖ ❖ ❖

جدول رقم (٠١)

أين توجد / احتياطيات النفط في العالم/ ؟

دول الخليج	٦٦%	
شمال إفريقيا	٠٤%	
جنوب إفريقيا	٠٣%	
آسيا / المحيط الهادي	٠٤%	
أمريكا الشمالية	٠٦%	
أمريكا الوسطى والجنوبية	٠٩%	
أوروبا	٠٢%	
الاتحاد السوفيتي سابقاً	٠٦%	

المصدر: http://www.ptb.be/scipts/print.phtml,lang

❖ ❖ ❖

جدول رقم (٠٢)

إنتاج النفط بعد عشرين سنة ؟

دول الخليج	٤١%	
شمال إفريقيا	٠٤%	
إفريقيا الغربية	٠٤%	
أمريكا اللاتينية	٠٧%	
بحر الشمال	٠٧%	
منطقة الكراييب	٠٨%	
الاتحاد السوفيتي سابقاً	١١%	
الدول غير العضوة في الأوبك	١٧%	

المصدر: http://www.ptb.be/scipts/print.phtml,lang

❖ ❖ ❖

obeikan.com

جدول رقم (٠٣)

احتياطيات النفط الخام في الأقطار الأعضاء في الأوابك سنة ٢٠٠٦

مليار برميل

الدولة	الكمية	النسبة إلى أوابك	النسبة إلى العالم
الإمارات	٩٧,٨٠	%١٤,٩٤	%٨,٤٢
البحرين	٠,١٣	%٠,٠٢	%٠,٠١
تونس	٠,٤٠	%٠,٠٦	%٠,٠٣
الجزائر	١٢,٢٠	%١,٨٦	%١,٠٥
السعودية	٢٦٤,٢١	%٤٠,٣٦	%٢٢,٧٦
سورية	٣,٠٠	%٠,٤٦	%٠,٢٦
العراق	١١٥,٠٠	%١٧,٥٧	%٩,٩١
قطر	١٥,٢١	%٢,٣٢	%١,٣١
الكويت	١٠١,٥٠	%١٥,٥٠	%٨,٧٤
ليبيا	٤١,٤٦	%٦,٣٣	%٣,٥٧
مصر	٣,٧٢	%٠,٥٧	%٠,٣٢
مجموع الأوابك	٦٥٤,٦٣		
إجمالي العالم	١١٦٠,٨٤		

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

جدول رقم (٠٤)

تطور إنتاج النفط الخام في الأقطار الأعضاء في الأوابك (٢٠٠٥ – ٢٠٠٦)

ألف برميل يومياً

	٢٠٠٥		٢٠٠٦	
الدولة	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)
الإمارات	٢٣٧٨,٠٠	%١١,٢١	٢٥٦٨,٠٠	%١١,٨٧
البحرين	١٨٦,٠٠	%٠,٨٨	١٨٣,٠٠	%٠,٨٥
تونس	٦٩,٠٠	%٠,٣٣	٧٠,٠٠	%٠,٣٢
الجزائر	١٣٥٢,٠٠	%٦,٣٧	١٣٦٩,٠٠	%٦,٣٣
السعودية	٩٣٥٣,٠٠	%٤٤,٠٨	٩٢٠٨,٠٠	%٤٢,٥٧
سورية	٤١٥,٠٠	%١,٩٦	٣٧٧,٠٠	%١,٧٤
العراق	١٨٥٣,٠٠	%٨,٧٣	٢٠٢٠,٠٠	%٩,٣٤
قطر	٧٦٥,٩٠	%٣,٦١	٨٠٣,٠٠	%٣,٧١
الكويت	٢٥٧٣,٠٠	%١٢,١٣	٢٦٤٦,٠٠	%١٢,٢٣
ليبيا	١٦٩٣,٢٠	%٧,٩٨	١٧٥١,٠٠	%٨,١٠
مصر	٥٧٩,٠٠	%٢,٧٣	٦٣٤,٠٠	%٢,٩٣
مجموع الأوابك	٢١٢١٧,١٠		٢١٦٢٩,٠٠	
إجمالي العالم	٧٢٣٦١,٦٠		٧٢٤٨٦,٥٠	
حصة أوابك إلى العالم		%٢٩,٣٢		

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

جدول رقم (٠٥)

احتياطيات الغاز الطبيعي في الأقطار الأعضاء في الأوابك (٢٠٠٦)

مليارمتر مكعب

الدولة	الكمية	النسبة إلى أوابك	النسبة إلى العالم
الإمارات	٦٠٤٠	%١١,٦٤	%٣,٣٢
البحرين	٩٣	%٠,١٨	%٠,٠٥
تونس	٧٨	%٠,١٥	%٠,٠٤
الجزائر	٤٥٠٤	%٨,٦٨	%٢,٤٧
السعودية	٧١٥٤	%١٣,٧٨	%٣,٩٣
سورية	٢٩٠	%٠,٥٦	%٠,١٦
العراق	٣١٧٠	%٦,١١	%١,٧٤
قطر	٢٥٦٣٦	%٤٩,٤٠	%١٤,٠٨
الكويت	١٥٧٢	%٣,٠٣	%٠,٨٦
ليبيا	١٤٢٠	%٢,٧٤	%٠,٧٨
مصر	١٩٤٠	%٣,٧٤	%١,٠٧
مجموع الأوابك	٥١٨٩٧		
إجمالي العالم	١٨٢٠٤٠		

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

OpenKan.com

جدول رقم (٠٦)

تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الأقطار الأعضاء في الأوابك (٢٠٠٥ –٢٠٠٦)

مليار متر مكعب

	٢٠٠٥		٢٠٠٦	
الدولة	الكمية	النسبة (%)	الكمية	النسبة (%)
الإمارات	٤٧	%١٣,٧٤	٤٧,٤	%١٣,٠٨
البحرين	١٠,٧	%٣,١٣	١١,١	%٣,٠٦
تونس	٢,٤	%٠,٧٠	٢,٩	%٠,٨٠
الجزائر	٨٩,٢٣	%٢٦,٠٩	٨٨,٢	%٢٤,٣٤
السعودية	٧١,٢	%٢٠,٨٢	٧٣,٥	%٢٠,٢٩
سورية	٧,٢	%٢,١١	٧,٣	%٢,٠١
العراق	٢,٧	%٠,٧٩	٣,٥	%٠,٩٧
قطر	٤٥,٨	%١٣,٣٩	٤٩,٥	%١٣,٦٦
الكويت	١٢,٣	%٣,٦٠	١٢,٩	%٣,٥٦
ليبيا	١١	%٣,٢٢	١٣,٢	%٣,٦٤
مصر	٤٢,٥	%١٢,٤٣	٥٢,٨	%١٤,٥٧
إجمالي الأوابك	٣٤٢,٠٣		٣٦٢,٨	

المصدر: OAPEC Annual Report, 2008

المطلب الثالث: التوقعات المستقبلية للطلب على النفط

لقد أجمع الملاحظون والباحثون المختصون في شؤون النفط أن العالم لا يمكن أن يستغني عن النفط والغاز الطبيعي لتلبية النمو المتوقع في الطلب على الطاقة، مشيرين إلى أن النمو السريع للاقتصاد العالمي يستدعي زيادات كبيرة في إمدادات الطاقة على مدى ربع القرن المقبل.

ولقد أكد " آلان كيلي "، رئيس اللجنة التنسيقية في المجلس الوطني الأمريكي للبترول، في تقرير تناول مستقبل النفط في ظل وجود موارد الطاقة العالمية، أنه لابد من التوسع في كل مصادر الطاقة الاقتصادية لمقابلة الطلب، بما في ذلك الفحم والطاقة النووية والمصادر المتجددة والنفط والغاز من المصادر غير التقليدية، مبيناً أن لكل واحد من مصادر الطاقة تحدياته الخاصة التي يجب التغلب عليها من أجل إنتاجه وتوريده واستعماله بشكل متزايد.[1]

وأضاف كيلي أن نتائج الدراسات التي أعدها المجلس الوطني الأمريكي للبترول يطلب من وزارة الطاقة الأمريكية لدراسة مستقبل النفط والغاز إلى سنة ٢٠٣٠، تشير إلى أن وفرة المخزون يكفي لتلبية الحاجة المتزايدة إليه والتي قدرتها الاستشرافات المستقبلية للطاقة خلال فترة الدراسة.

وتناول التقرير بحث مستقبل الطاقة على المدى البعيد، إذ ركز على الإمداد والطلب الرئيسيين والأساسيين، مشيراً إلى أن التوازن التام بين الإمداد والطلب أمر في غاية الضرورة " للأمن العالمي " للطاقة، والتي منها توفير مخزونات استراتيجية كي تستجيب لانقطاع الإمدادات القصيرة.[2]

كما يتوقع هذا التقرير نمو الطلب الإجمالي العالمي على الطاقة بنسبة ٥٠ إلى ٦٠% بحلول سنة ٢٠٣٠، ويعود ذلك لزيادة سكان العالم والسعي إلى النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي وتحسين مستويات المعيشة.

---

1 - في تصريح لشبكة " اقتصاديات " المتكاملة (١٧ / ١١ / ٢٠٠٧).

2 - " اقتصاديات "، شبكة اقتصاديات المتكاملة (٢٠٠٧/١١/١٧) **Borssa Kingdom**. نفس المرجع.

كما تؤكد تقارير أخرى عن التوقعات المستقبلية في مجال الطاقة زيادة حادة في استهلاك الطاقة في الدول العظمى المتطورة. ورغم أن النفط مادة ناضبة عند معظم المحللين، إلا أن الأخطار تتزايد نتيجة للتوسع في إنتاج النفط والغاز الطبيعي من المصادر التقليدية التي ظل الإعتماد عليها، وهذه الأخطار تخلق تحديات كبيرة أمام تلبية الطلب الإجمالي المتوقع على الطاقة في هذه البلدان، حيث يصبح من الحتمي تعزيز قدرات التخزين وبالتالي ضمان أمن الطاقة للولايات المتحدة والدول الرأسمالية الغربية.[1]

وقد يكون ذلك ممكناً من خلال تنويع الإمدادات الطاقوية الداخلية وتطوير التسويق والاستثمار العالميّين في الطاقة، إذ حسب اعتقاد هؤلاء لا يمكن تحقيق أمن الطاقة للولايات المتحدة والدول الغربية دون تحقيق أمن الطاقة في العالم لاسيما المناطق النفطية أينما وجدت، مما يدل على أنهم لا يريدون الخلط بين " استقلالية الطاقة " أو ملكية الطاقة لدول الخليج أو دول غنية أخرى بهذه المادة وتقوية أمن الطاقة التي هي مثل الدم الذي يجري في شريان الإنسان الغربي والذي هو في حاجة ماسة إليه، ولو استعملت القوة من أجل ذلك. وسنخصص لذلك فصلاً كاملاً حول تأثير النفط وصراع المصالح النفطية في أجزاء أخرى من هذا البحث.

في المقابل، تتوقع التقارير الغربية أن النمو في إنتاج الطاقة يلقى دعماً من الأسواق المفتوحة إضافة إلى الاستثمارات الرأسمالية الموجهة نحو إنتاج الطاقة وتزويدها، كما تتوقع زيادة حادة في استهلاك الطاقة في الدول النامية، بينما ينخفض إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الولايات المتحدة والدول الغربية، ويتطلب هذا الوضع زيادة كبيرة في السوق الدولية مما يستدعي إعادة رسم " خريطة الطاقة في العالم ". مما يستدعي كذلك تشجيع التجارة الحرة للزّيادة في الاستثمار قصد رفع الإنتاج العالمي.

هذا، ومن أجل ما يسمونه في الولايات المتحدة "بالتصدي لتحديات الطاقة"، أوصى المجلس الوطني الأمريكي للبترول بإنتاج خمس استراتيجيات أساسية لمساعدة الأسواق إلى آفاق ٢٠٣٠ وما بعدها على النحو التالي:[2]

---

1 - شبكة "اقتصاديات " المتكاملة، مرجع سابق (شبكة الإنترنيت ١١ / ٢٠٠٨/٠١).

2 - العالم لن يستغني عن النفط والغاز لتلبية نمو الطلب على الطاقة (٢٠٠٨/٠١/١١)
www.4ept.com/vb

١ ـ ترشيد الطلب المتنامي على الطاقة وذلك بزيادة كفاءة النقل والاستعمالات المنزلية، والتجارية والصناعية.

٢ ـ توسيع وتنويع إنتاج الطاقة من الفحم، والطاقة النووية والكتلة الحيوية والطاقات المتجددة الأخرى .

٣ ـ دمج سياسات الطاقة مع السياسات التجارية، والاقتصادية، والبيئية، والأمنية، والخارجية.

٤ ـ تقوية التجارة والاستثمار العالميين في الطاقة.

٥ ـ توسيع دائرة الحوار مع الدول المنتجة والمستهلكة لتحسين أمن الطاقة عالمياً.[1]

والجدير بالذكر أن موضوع زيادة الطلب العالمي للنفط والطاقة بصفة عامة يبقى هو الموضوع الأساسي الذي يهيمن على أعمال مؤتمرات وندوات الأوبك والأوابك.

وفي إطار ندوة أقيمت بالدوحة في شهر سبتمبر ٢٠٠٧ حضرها عدة وزراء نفط سابقين وعدد من الخبراء والمهتمين بشؤون الطاقة وخبراء من الدول المستهلكة، استعرض هؤلاء عدة سيناريوهات تتعلق بزيادة الطلب العالمي على النفط خلال العقود الثلاثة القادمة من القرن الحالي. ومن أبرز هؤلاء الخبراء الدكتور عدنان شهاب الدين مدير إدارة البحوث والدراسات في منظمة أوبك، والذي رأى أن السيناريو الأكثر واقعية بخصوص الطلب العالمي على النفط هو أن " يقفز الطلب من حوالي ٨١ مليون برميل يومياً إلى ١٠٦ ملايين برميل يومياً سنة ٢٠٢٠، وحوالي ١١٦ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٢٥.[2]

ويضيف د. عدنان " أن النفط مصدر طبيعي عزيز وفي نفس الوقت ناضب يجب المحافظة عليه واستغلاله الاستغلال الأمثل وتحسين الموارد المثلى لذلك. كما أعرب أن زيادة خمسة أو عشرة دولارات لا تعتبر عالية لأنه سبق وأن صعد السعر إلى ٨٠ دولار للبرميل في نهاية السبعينات مقارنة بقيمة الدولار الحالية التي انخفضت إلى حوالي ٥٠%"، مشيراً إلى أن الارتفاع الحالي لسعر البرميل يعتبر ارتفاعاً متواضعاً. والمهم هل

---

1 - وهذا ما جرى بالفعل في مؤتمر جدة بالمملكة العربية السعودية حيث التقى ممثلو الدول المنتجة والمستهلكة للنفط قصد إيجاد حل لمشكلة الأسعار الملتهبة (مطلع يونيو ٢٠٠٨)

2 - " اليوم الإلكتروني " الأربعاء ١٤ / ٠٩ / ١٤٢٨ هـ الموافق لـ ٢٦ / ٠٩ / ٢٠٠٧.

نستطيع أن نحافظ على هذا الارتفاع لفترة تتراوح ما بين ٢٠ و٣٠ عاماً ؟ ...، وما السعر المناسب ؟، ومن هنا تأتي المعادلة الصعبة "، يتساءل الدكتور عدنان شهاب الدين.

وفي هذا الشأن، تقول وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري لبداية سنة ٢٠٠٨ تحت عنوان: تقرير توقع تحولات جذرية في السوق العالمية تهدد بصدمة بترولية ": من الممكن أن تشهد السوق البترولية تحولات جذرية خلال العشرينيات المقبلة قد تخلق صدمة بترولية إذا لم يتم الترتيب لها بما يؤدي إلى إيجاد توازن بالسوق. وأوضح التقرير أن هذه التحولات المتوقعة يفرضها عاملان أساسيان:

الأول: تعاظم أهمية نفط بحر قزوين وآسيا الوسطى خصوصاً بعد قيام حكومة موالية للولايات المتحدة في أفغانستان.

الثاني: بسبب حدوث تغيير من جانب الطلب بانضمام دول جديدة لقائمة سوق الطلب منها الصين التي من المتوقع أن يكون طلبها على الطاقة من النفط والغاز كبيراً.[1]

وأوضحت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري أن مراجعة تقديرات الطلب العالمي على النفط منذ سنة ٢٠٠٢ في دول غير دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية زادت التقديرات ٧٥٠,٠٠٠ برميل يومياً ليصبح حجم الطلب الكلي لهذه السنة ٨٢,٢ مليون برميل يومياً.

ولكن الوكالة أبقت توقعات نمو الطلب دون تغيير على ٢,٥ مليون برميل يومياً خلال السنة الحالية مقارنة مع ١,٨ مليون برميل يومياً لسنة ٢٠٠٥.

ومن جهة أخرى، ومما يدل على تنامي الطلب على النفط والغاز كمواد ضرورية وأساسية لن يستطيع العالم أن يستغني عنها هذا التصريح لرئيس International Energy Associates الأمريكية، هرمن فرانسن " Herman Francen " الذي قال: " الطلب المتزايد في البلدان ذات الاقتصاد الناشئ وخصوصاً في الصين، والهند، مسؤولة عن ارتفاع الطلب العالمي للنفط "، " ثمة حالياً خمسة مليارات شخص في البلدان النامية يستهلك كل منهم برميلين سنوياً فيما يستهلك الفرد في الدول المتطورة ما يعادل ٨١ برميلاً في السنة ". وأشار إلى أنه في حال رَفْعِ الصينيّين والهنود استهلاكهما من

1 - جريدة المدى **Al-MADA Daily Newspaper** (١١ يناير ٢٠٠٨).

برميلين إلى أربعة براميل لكل فرد سنوياً، سيبلغ الطلب العالمي ٥٨ مليون برميل يومياً أي ما يساوي مجموع الإنتاج العالمي حالياً ".[١]

وأشار فرانسن إلى أنه " لو استهلك كل فرد من سكان الأرض البالغ عددهم ستة مليارات نسمة كما استهلك الأمريكي، لما كان الاحتياطي النفطي كافياً لأكثر من ثماني سنوات " لكنه أضاف أنه إذا استهلك الفرد كما يستهلك سكان السنغال، لاستمر النفط لأكثر من ١٠٠عام، وبالتالي، فإن المسألة الرئيسية تتعلق بضرورة خفض الاستهلاك لتفادي أزمة كبيرة في الإمدادات ".[٢]

وبما أن الطلب على النفط يزداد بشكل مستمر ومتصاعد جداً حسب معظم المحللين والخبراء المختصين في الميدان، فإن النتيجة التي تظهر عند ذلك هي ارتفاع حاد في أسعار هذا النفط. وحتى لو انخفض إنتاج النفط أو استوى عند درجة معينة، فإن التحكم في تزويد وتصدير النفط في العالم سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار ربما بدرجة أقل تسارعاً، لكن الطلب المتزايد عليه سيدفع إلى هذا الارتفاع.

إذ أن تدفق النفط عبر العالم أصبح شيئاً حتمياً لا مناص منه ومسألة متوقعة لأنه كما سبق وأن ذكرنا، ستبقى دول كثيرة تعتمد على استهلاكه مهما بلغ ارتفاع أسعاره على الأقل في السنوات العشر المقبلة التي تلي مطلع هذا القرن. لماذا ؟ لأن هذه الدول ستستمر في بناء وإنشاء المصانع الضخمة لإنتاج السيارات والحافلات والشاحنات والآليات التي بفضلها يتحصل المستهلكون على منتوج الزراعة، والصناعة، ووسائل النقل الجوية للسفر، والشحن، والسفن المختلفة، إلى غير ذلك من المنتجات البتروكيمياوية كالأمونيا والإيثيلان والبولوان والأسمدة والزفت الخاص بالطرقات إلى غير ذلك من الاحتياجات الأخرى المرتبطة بصناعة النفط، ولو لم نذكر منها إلاّ صناعات قطع الغيار التي هي مرتبطة بالصناعات الأولى التي ذكرناها، زد على ذلك تطوير البناء وتوسيع المدن والارتباط بينها، والتحضر المتزايد في النمط المعيشي، إلى غير ذلك.

---

1 - لمزيد من المعلومات، انظر: " النفط في طريق إلى النضوب... فما أنتم فاعلون "، بقلم غسان، عبد الهادي إبراهيم، بوابة العرب (العرب الأسبوعي) في لندن ١١ / ٠١ / ٢٠٠٨.

2 - نفس المرجع.

وفي مجال النقل الجوي فقط، يقول الخبير ليستر براون Lester Brown: " لا تزال الدول المنتجة لطائرات السفر والنقل تقوم بتطوير طائرات جديدة لأنها تتوقع توسع مجالات السفر الجوي وازدياد الرحلات الجوية من دون أي حدود. وفي عالم يمكن أن ينخفض إنتاج ووجود النفط فيه، لن تستطيع أي دولة استخدام المزيد من النفط بشكل مستمر إلا على حساب الآخرين ".[1]

ويضيف: "وكلما حلقت أسعار وقود الطائرات ازدادت معاناة السفر والنقل الجوي لأن الحسابات كلها ستتغير في هذا القطاع الكبير والمهم في العالم، وأن السفر الجوي سوف يزداد بنسبة ٥% على الأقل سنوياً في السنوات العشر المقبلة... ولا ننسى أن المدن الضخمة والكبيرة عبر العالم هي أيضاً نتيجة لعصر النفط ". وممّا لاشك فيه أن المدن ستكون من بين أكثر المواقع التي ستتأثر بأي انخفاض مقبل في إنتاج النفط، بل إن ضواحي المدن ستتأثر أكثر فأكثر لأن الضواحي الفقيرة عادة ما تعتمد على كل ما يتم استيراده.

وكانت نشرة يطلق عليها اسم " الحياة بعد انتهاء النفط "[2] قد ذكرت في مايو ٢٠٠٧ أن تأثير انخفاض بسيط في إنتاج النفط من الممكن أن يحمل معه نتائج مدمرة. ففي فترات الهزات التي تعرض لها إنتاج النفط وأسواقه في السبيعنات (حظر النفط العربي في ١٩٧٣) انخفض الإنتاج بنسبة ٥% في إحدى الفترات فتسبب ذلك بارتفاع أسعار النفط بأربعة أضعاف، لكن الهزات المحتملة والمقبلة في إنتاج النفط وأسعاره لن تستمر في المستقبل لوقت قصير ومحدود، بل ستمثل حالة جديدة ودائمة، وحين يبدأ انخفاض احتياطي النفط في العالم فسوف ينخفض إنتاجه بنسبة ٣% تقريباً في كل سنة وهذا التقدير توصلت إليه مصادر متعددة من بينها ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي نفسه[3]. ففي عام ١٩٩٩ ألقى تشيني ولم يكن نائباً للرئيس في ذلك الوقت بل مديراً لشركة

---

1 - في مقاله الذي صدر عن: WWW.suronline.org "مستقبل العالم مع النفط ومع انخفاضه" إدارة واقتصاد ١١ / ٠١ / ٢٠٠٨

2 - نفس المرجع.

3 - لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، انظر: إيان رتليدج: " العطش إلى النفط "... المرجع السابق، ص ١٠٤.

(هاليبيرتون) النفطية الضخمة خطاباً قال فيه: "إن البعض يقدر أن معدلاً سنوياً من ٢% في زيادة الطلب على النفط ستشهد السنوات المقبلة وأن معدلاً سنوياً من ٣% في انخفاض احتياطي النفط سيترافق مع هذه الزيادة. وهذا يعني أننا سنحتاج في عام ٢٠١٠ إلى طلب ٥٠ مليون برميل يومياً ". ويرى المختصون في علم النفط ومستقبله أن عام ٢٠٠٥ كان آخر سنوات النفط الذي يباع بسعر معقول نسبياً لأن السنوات المقبلة بعد عام ٢٠٠٦ بدأت تشهد ازدياداً غير منقطع في أسعار النفط، ولا زال متواصلاً في الارتفاع إلى هذا اليوم الذي نحن بصدد تحرير هذا البحث.

ولا ننسى الجرارات والآليات الزراعية التي تستخدم في الحقول والزراعة وجميعها تقريباً تعمل بوقود النفط ، ويجري تخزين المنتوجات الزراعية عادة باستخدام النفط الذي تنقل من خلاله الآليات والسيارات المحاصيل. وتقول المصادر الأمريكية الرسمية إن قطعة طعام في الولايات المتحدة تنتقل عبر مسافة في مختلف المراحل تبلغ ١٥٠٠ ميل لكي تصل إلى الصحن الذي يتناول منه الأمريكي طعامه.[1]

ومهما يكن من أمر، فإن الدراسات والتوقعات حول مستقبل الطلب العالمي على النفط ومدى مساهمته في تزويد العالم بالطاقة كثرت في يومنا هذا، وبالرغم من تنوع هذه الدراسات واختلاف مصادرها، فهي تجمع على أن النفط، هذه المادة الحيوية مهما كانت ناضبة، سوف تبقى المصدر الأول للطاقة وأن حجم الطلب عليها سيزداد سنة بعد سنة. وتتوقع مؤسسة كامبردج لأبحاث الطاقة في الولايات المتحدة أن الطلب على النفط سيبقى مستمراً بسبب التحضر في النمط المعيشي " والتحول من الانكماش الاقتصادي إلى الانتعاش الاقتصادي "، مما يتطلب أبحاثاً واستثمارات جديدة للحصول على الطاقة ولو عن طريق مصادر الطاقة البديلة، ولو كانت متكاملة مع النفط، إذ أنّ الطاقة في حياتنا اليومية أمر حتمي وضروري من غير الممكن التخلي عنه.

1 - انظر: ICAWS (05/06/2006) www.Suronline.org

المبحث الثاني

الدول المنتجة والمصدرة للنفط

المطلب الأول: في العالم العربي والإسلامي

١ـ البلدان العربية

نعرض فيما يلي نبذة تاريخية ملخصة عن الدول العربية المنتجة للنفط.

١ – ١ – مصر:

عرف النفط في مصر سنة ١٨٦٨ في منطقة "جسمة" على الساحل الغربي لخليج السويس. وبدأت عمليات الحفر في تلك المنطقة سنة ١٨٨٥ غير أن إنتاجها النفطي لم يبدأ إلا في سنة ١٩٠٩. وبعدما تركزت عمليات البحث والتنقيب في منطقة حوض خليج السويس، امتدت إلى غرب الصحراء المصرية في سنة ١٩٥٣، وبعد ذلك إلى منطقة دلتا النيل. ويعتبر حوض خليج السويس المنطقة الغنية بهذه المادة الطاقوية حيث تنتج ما يقارب ٩٠% من نفط البلاد[1].

١ – ٢ – العراق:

يعتبر العراق من أغنى الدول العربية المنتجة للنفط، بدأت صناعة النفط في العراق عندما حصلت شركة نفط العراق (الشركة البترولية التركية سابقاً) سنة ١٩٢٥ على امتياز البحث والتنقيب والاستغلال في جميع القطر العراقي، ما عدا منطقة البصرة التي لم يشملها الامتياز. وتألفت هذه الشركة المستغلة لنفط العراق من شركة البترول البريطانية، وشركة شل الهولندية، وشركة البترول الفرنسية، وكذا المجموعة الأمريكية، وكانت تجزئة حصص هذه الشركات ٢٣,٧٥% كما ذكرناه في فصول أخرى.[2]

---

1 - انظر إلى: "الصراع الدولي على النفط العربي" للدكتور حافظ برجاس – بيسان. بيروت ٢٠٠٠. ص ١٥٦.

2 - النفط العراقي، " دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، الجمهورية العراقية، وزارة الإعلام ١٩٧٣، ص ٤٠.

نجحت هذه الشركة في اكتشاف حقل "كركوك " سنة ١٩٢٧، ثم حقل "الزبير" سنة ١٩٤٨، و"الرميلة " (١٩٥٣)، وحقل " المجنون " (١٩٧٧).

وبموجب القانون رقم ٨٠ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٦١، فقدت هذه الشركة كل مناطق امتيازها، وانحصر نشاطها في مناطق الإنتاج فقط، وفي سنة ١٩٧٥، تم تأميم النفط من قبل الحكومة العراقية لتنشئ مباشرة الشركة الوطنية للنفط التي تولت عمليات البحث والإنتاج[1].

١-٣-البحرين:

تم تحقيق أول اكتشاف للنفط في البحرين سنة ١٩٣٢، وكانت تحت الحماية البريطانية منذ ١٩١٤، كان ذلك على يد الشركة الأمريكية العملاقة " ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) التي امتلكت حق الامتياز في التنقيب والاستغلال في جميع أراضي البحرين، لاسيما في حقل "العوالي"، وتعود أهمية هذا الاكتشاف إلى أنه كان المؤشر لاكتشاف النفط السعودي فيما بعد، إذ أن الطبقات الجيولوجية كانت امتداداً للمنطقة الشرقية السعودية المعروفة باسم "الأحساء"[2].

١-٤-العربية السعودية :

بعد اكتشاف النفط في البحرين، المنطقة المجاورة حصلت نفس الشركة الأمريكية على أول امتياز للبحث عن النفط واستغلاله في المناطق الشرقية للمملكة في سنة ١٩٣٣ حيث لم تكن الآبار التي تم اكتشافها مثمرة للغاية إلى أن تم اكتشاف حقل " الدمام " سنة ١٩٣٨ حيث تدفق النفط بكميات هائلة بلغت مائة ألف برميل يومياً. بعد ذلك بدأ الإنتاج وجرى تغيير صيغة الامتياز كي تتمكن من الانضمام إلى شركة " ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا " بعض الشركات الأمريكية الأخرى، ونشأ عن هذا

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس، المبحث الأول المخصص لتأميم نفط العراق.

2 - فهد مسعود الحمود: ثروات السعودية وسبل الاستقلال الاقتصادي"، دار الفارابي، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٤.

التعديل تأسيس شركة "أرامكو" (العربية الأمريكية) المعروفة بهذا الاسم حتى اليوم.[1] ومنذ ذلك التاريخ، شهدت المملكة العربية السعودية عدداً من الاكتشافاتالنفطية الهائلة، ومن أشهرها حقل غوار الذي يعتبر أكبر حقل بترولي في المناطق اليابسة في العالم وحقل السفانية أكبر حقل مغمور في العالم مما حقق لها احتياطياً يفوق ¼ الاحتياطي العالمي.

١ – ٥ – الكويت:

عرف النفط في الكويت في البداية في منطقتي بحره وبرقان وكانت الشركة البريطانية (الأنجلو – إيرانية) وشركة "غولف Gulf " الأمريكية تتسابقان للحصول على امتياز التنقيب وإنتاج النفط الكويتي. وفي سنة ١٩٣٣، وافقت الشركتان على إنشاء شركة موحدة على أساس المناصفة بينهما عرفت بشركة " نفط الكويت المحدودة " التي حصلت على حق الامتياز في سنة ١٩٣٤. وقد بدأ الحفر الاستكشافي بعد ذلك على أن تحقق اكتشاف النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨ في حقل "برقان" الكبير، لكن الإنتاج الفعلي تأخر إلى منتصف عام ١٩٤٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية،[2] ليصبح الكويت اليوم من أكبر منتجي النفط في منطقة الخليج.

١ – ٦ – قطر:

تمّ استخراج النفط في قطر من قبل الشركة الأنجلو ـ إيرانية سنة ١٩٣٥، غير أن عمليات الحفر لم تبدأ إلا في سنة ١٩٣٨ وهو تاريخ اكتشاف أول حقل نفطي عرف بحقل "الدخان". وقد تأخر الإنتاج من هذا الحقل حتى سنة ١٩٤٩ بسبب الحرب العالمية الثانية. وتوالت بعد ذلك الاكتشافات حيث اكتشف في العام نفسه ثلاثة حقول كبيرة في المناطق البحرية لا زالت تتدفق منها كميات هائلة إلى اليوم.[3]

---

1 - جواد العطار: " تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١ – ١٩٧٢ " الأهلية للنشر التوزيع، بيروت ١٩٧٧، ص ٤٣ و٤٤.

2 - " مجلة نفط العرب "، العدد الرابع، يناير ١٩٧١، ص ٤٢.

3 - Fred Holliday " النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران "، بيروت ١٩٧٥، ص ١١، جواد العطار، المرجع السابق، ص ٨٥.

١ – ٧ – الإمارات العربية المتحدة:

بدأ البحث عن النفط في المناطق الواقعة داخل أبو ظبي سنة ١٩٤٧ وكان هذا الامتياز لشركة نفط العراق. أما امتياز المناطق المغمورة بالمياه فقد حصلت عليه شركة أبو ظبي للمناطق البحرية التي تمتلك ثلثيها شركة البترول البريطانية وتملك الثلث الباقي شركة البترول الفرنسية (CFP). تحقق أول اكتشاف في أبو ظبي سنة ١٩٥٠، ثم اكتشف بعد ذلك عدد من الحقول البحرية، وبدأ الإنتاج في المنطقة اليابسة في ١٩٦٢ وفي المنطقة البحرية سنة ١٩٦٣.[1]

وكان أول اكتشاف نفطي في دبي سنة ١٩٦٦ وعرف باسم "حقل فاتح" ثم تحقق اكتشاف آخر إلى الجنوب الغربي منه وسمي "فاتح الجنوب الغربي" وهما حقلان بحريان يأتي منهما معظم إنتاج دبي من النفط. وقد بدأ الإنتاج الفعلي وعلى مستوى واسع سنة ١٩٦٩، ليصبح هذا البلد ثالث منتج للنفط العربي بعد الكويت.

١ – ٨ – المنطقة المحايدة :

تقع هذه المنطقة عند الحدود المشتركة بين المملكة العربية السعودية والكويت، وقد اتفق على أن تقسم بالتساوي بين الدولتين ويكون لكل منهما الحرية في منح امتياز التنقيب عن النفط في حصتها لمن تشاء، وحصلت شركة "أمينويل" الأمريكية على الامتياز الخاص بحصة الكويت، بينما كان الامتياز العائد لحصة السعودية من نصيب شركة "جيتي بترول" (Getty Petroleum). وفي سنة ١٩٥٣ اكتشف النفط في بئر "وفرة" ثم توالى بعد ذلك عدد من الاكتشافات الأخرى.[2]

١ – ٩ – عمان:

بدأت عمليات الحفر الاستكشافي في عمان منذ عام ١٩٥٦ ولم تتحقق الاكتشافات النفطية إلا في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٢ – ١٩٦٤ حيث اكتشف ثلاثة آبار نفطية هي "ناتيه " "بيسال" و"فهود" التي بدأ الإنتاج منها عام ١٩٦٧.[3]

---

1 - نفس المرجع، ص ٨٦.

2 - جواد العطار، مرجع سابق، ص ٨٥.

3 - د. حافظ برجاس: " الصراع الدولي على النفط العربي "، مرجع سابق، ص ١٦٠

١ – ١٠ – الجزائر:

بدأ البحث عن النفط في الجزائر عام ١٨٩٠. وقد اكتشف النفط لأول مرة بكميات تجارية في سنة ١٩٤٩ في الجنوب الغربي من البلاد وبدأ الإنتاج من هذه المنطقة عام ١٩٥٣، وشهدت سنة ١٩٥٦ أولى الاكتشافات الكبرى في الصحراء الجزائرية حيث تم اكتشاف حقل "حاسي مسعود" الذي بدأ بالإنتاج سنة ١٩٥٧ وبعد ذلك زرزاستين في السنة الموالية. والجدير بالذكر أن الجزائر كانت آنذاك تحت الاستعمار الفرنسي، مما أتاح للدولة الفرنسية منح تراخيص التنقيب الأولى لأربع شركات فرنسيّة, وبعد أن نالت الجزائر استقلالها أممت في ٢٤ فبراير سنة ١٩٧١: ٥١% من أسهم أكبر شركتين فرنسيتين للبترول هما " إيراب "ERAP و" شركة البترول الفرنسي "CFP ، وكان هذا أول تأميم جرى على نطاق واسع في الوطن العربي. وقد خصّصنا له فصلا تطرق لهذا الموضوع في هذه الدراسة.[1]

١ – ١١ – ليبيا:

شجع اكتشاف النفط الجزائري الشركات الأوروبية على التوجه نحو ليبيا بهدف العثور على النفط في أراضيها، وتنافست سبع عشرة شركة للحصول على امتيازات التنقيب، لكن القسم الأكبر من عقود الامتياز كان من نصيب الشركات الأمريكية نظراً لإمكاناتها المالية وخبراتها التقنية.

وتحقق أول اكتشاف نفطي في ليبيا سنة ١٩٥٧ في حقل "العطشان" و"برقة"، ثم توالت بعد ذلك الاكتشافات، وكان أهمها في حوض "سرت ". وبدأ إنتاج النفط الليبي على المستوى التجاري سنة ١٩٦١.[2]

١ – ١٢ – المغرب:

أثارت طفوح الزيت الاهتمام بالجزء الشمالي من المغرب سنة ١٩٢٨.فتم حفر عدد من الآبار الضحلة في تلك المنطقة. واستمرت بعد ذلك عمليات الحفر إلى أن عثر على عدد من التجمعات النفطية حول منطقة "سيدي قاسم" شمال الدار البيضاء، وفي سنة ١٩٦١ تحقق

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر الفصل السادس، المبحث الأول المخصّص لتأميم نفط الجزائر.

2 - حافظ برجاس، مرجع سابق، ص ١٦٠.

اكتشاف له بعض الأهمية إلى الشمال من مدينة أغادير بلغ معدل إنتاجه في أواخر الستينات حوالي ٦٠٠ برميل يومياً.[1]

١ – ١٣ – تونس:

تركزت عمليات البحث عن النفط في تونس شمال البلاد، وكان أول نتائج هذه الجهود اكتشاف النفط بكميات اقتصادية في منطقة "البرمة" و"دويلب" سنة ١٩٦٤.

١ – ١٤ – السودان:

بدأت عمليات استكشاف النفط في السودان سنة ١٩٧٠، وتحقق أول اكتشاف نفطي سنة ١٩٧٥ ويعرف بحقل "البشائر". وفي ١٩٧٨، تم اكتشاف النفط في حقل "الوحدة" الذي يقع في أواسط البلاد.[2]

١ – ١٥ – سوريا:

حصلت شركة نفط العراق على امتياز التنقيب عن النفط في سوريا أثناء الانتداب الفرنسي، وفي سنة ١٩٥٥، عرفت سوريا مغامراً أمريكياً من أصل سوري يدعى "منهل" استطاع الحصول على امتياز التنقيب في مساحات معينة. وفي سنة ١٩٥٦ حقق منهل أول اكتشاف نفطي عرف بحقل "كراتشوك" وتم بعد ذلك اكتشاف حقول أخرى حيث بدأ الإنتاج في ١٩٦٨. وتعتبر سوريا اليوم دولة منتجة ومصدرة للنفط، حيث بلغ إنتاجها في نهاية ١٩٩٢ حوالي ٥٥٠ ألف برميل يومياً، ويبدو أن الشركة الفرنسية (ألف اكتين) من أهم الشركات الأجنبية التي تعمل في المجال النفطي في سوريا بعد خروج عدد من الشركات الأمريكية لأسباب يقال إنها تعود لعدم عثورها على اكتشافات جديدة. غير أن التنقيب عن النفط السوري لم يشمل حتى الآن سوى ١٧% من الأراضي السورية[3].

---

1 - نفس المرجع، ص ١٦٠.

2 - لقد خصصنا في الفصل الخامس المعنون " تأثير النفط وصراع المصالح النفطية "، جزءاً خاصّاً للسودان ومنطقة دارفور بالخصوص مع تداعيات الحرب على النفط، انظر: ص. ٢٧١ من هذا البحث.

3 - صحيفة الديار، في ٢٩ مارس ١٩٩٣.

١ – ١٦ – اليمن:

يبدو أن اكتشاف النفط في اليمن جاء متأخراً، ففي سنة ١٩٨٩، أعلن رسمياً عن وجود كميات تجارية بلغت حوالي ٥٠٠,٠٠٠ برميل يومياً[1]. وذكرت الشركة الكندية "أكسيدنتال" والشركة الفرنسية TOTAL عن إمكانيات جيدة بعيدة الأمد[2]. وفسر بعض المحللين السياسيين الصراع الأخير بين شطري اليمن بسبب النفط.

٢ ـ في البلدان الإسلامية:

بعدما عرضنا نبذة ملخصة عن الدول العربيّة المنتجة للنفط، نعرض فيما يلي نبذة ملخصة عن الدول الإسلامية المنتجة لهذه المادة الطاقوية عبر العالم. وقد ثبت عبر معظم الوثائق أن الخزان الأكبر للنفط في العالم يمتد من بحر قزوين، وإيران، ودول الخليج. مع العلم أنّه توجد مناطق أخرى إسلامية، ويشمل الإنتاج الكلي للدّول الإسلامية، بما فيها الدول الإسلامية الآسيوية، ما يفوق ٤٥ % من الإنتاج العالمي. مع الإشارة أننا تفادينا الإعادة في التفاصيل لبعض هذه الدول كوننا قد تطرقنا إليها في أجزاء أخرى من دراستنا هذه.

٢ – ١ – بحر قزوين: (أذربيجان، كازخستان وتركمنستان):

لا يزال ما يكمن في أعمال بحر قزوين من احتياطيات الطاقة غير معلوم تماماً على وجه الدّقة. فالاستكشافات التي تمت فيما بعد العهد السوفياتي بدأت تعطي نتائجها في حدود المضاف المؤكّد لما هو معلوم سلفاً من احتياطيات خاصة بالنفط والغاز. ولكن من الممكن في هذا تقديم تقديرات معقولة بأنّ نفط وغاز منطقة بحر قزوين أكبر حجماً من بحر الشمال، وربّما يصل إلى ضعفه، وإن كان يقل بكثير عن احتياطيات الخليج.[3]

فالاحتياطي في بحر قزوين هو ما بين ٤٠ إلى ٦٠ مليار برميل من النفط، أي ما بين ٤ إلى ٦% من جملة الاحتياطيات العالمية المؤكدة (والتي تقدر حالياً بنحو ١٠٣٤ مليار برميل)، ومن ١٠- ١٥ تريليون متر مكعب أي ما بين ٧ – ١٠% من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي والتي تقدر حالياً بنحو ١٤٦ تريليون متر مكعب). مع أن بعض

---

1 - "مجلة البترول والغاز العربي"، المركز العربي للدراسات البترولية، أغسطس ١٩٨٧، ص ٥٤.

2 - "مجلة " عالم المال والنفط"، يناير ١٩٩٤، ص ١.

3 - انظر فوزي درويش: التنافس الدولي على الطاقة في قزوين، مطابع غباشي، طانطا، ط ١، ٢٠٠٥، ص ١٣٥ – ١٤١.

المصادر الأمريكية تقدر المواد الطاقوية في قزوين بنحو ٢٠٠ مليار برميل من النفط في الاحتياطيات المؤكدة، أي ما يعادل $\frac{1}{5}$ الاحتياطيات العالمية.[١]

كما تشتهر منطقة قزوين بخطوط الأنابيب لتصدير النفط. ومن أشهرها: " آتيراو – سمارا "، و" باكو – نوفوروسيسك "، و" باكو- سوبسا "، و"باكو – جيهان "، تزود تركيا وجورجيا، وتطل على البحر الأسود، والبحر الأبيض المتوسط، كما أن هناك عدّة مشاريع هي حالياً قيد الإنجاز لتزويد آسيا والصين، خاصة من حقل النفط العملاق " تنجيز " (Tengiz).

٢-٢-إيران:

تعتبر إيران من أهم وأبرز البلدان المنتجة للنفط في منطقة الخليج، بحيث يصبح لها ثالث احتياطي بعد السعودية والعراق.

تم اكتشاف حقول عملاقة وذلك في أطراف محافظة هرمزكان، وهذا الاكتشاف سيضاعف المخزون الاحتياطي الهائل لإيران، وبالتالي سيغني رصيدها الاقتصادي. وحسب آخر المعلومات، فإنّ الاحتياطي المؤكدّ لهذا البلد يعادل ما مجموعه ١٥٥ مليار برميل، وذلك بفضل الاكتشافات الجديدة. وفي حال حتّى لو لم يتم اكتشاف حقول جديدة في المستقبل، فإنّه سيكون بمقدور إيران أن تكتفي لمدة تزيد عن حوالي ٩٠ عاماً القادمة في الاستفادة من هذا المخزون المتوفر لها. علماً بأن هذه الاكتشافات في النفط والغاز، بالإضافة إلى العمل على عدّة مشاريع في الطاقة وإبرام اتفاقيات تجارية مع شركات أخرى (روسية وصينية ويابانية خاصة) سيجعل اكتفاء إيران من النفط يزيد لأكثر من ١٠٠ سنة قادمة. مع العلم أنها ثالث منتج للغاز في العالم.[٢]

٢-٣-نيجيريا :

تعتبر نيجيريا المنتج الأول للنفط في إفريقيا بحيث تنتج حوالي ٢,٣ مليون برميل يومياً ولها من الاحتياطي المؤكد ٣٧ مليار برميل مقارنة مع إيران التي لها ما يفوق ٩٠ مليار

---

1 - نفس المرجع، ١٣٥ – ١٤١.

2 - انظر: " الاحتياطي النفطي في إيران لما بعد ١٠٠ عام ".(٢٤/١٢/٢٠٠٨)
WWW.arabistan.org/23/oil/htm

برميل مقارنة مع العراق (١١٠) والسعودية (٢٧٠)، وذلك حسب أرقام ٢٠٠٦.[1]

بعد عدة محاولات لم تكلل بالنجاح في بداية القرن الماضي، تم أخيراً اكتشاف حقول نفط للاستغلال التجاري العالمي سنة ١٩٥٦. يعتبر اليوم ٨٦% من إجمالي الإنتاج النفطي الغرب إفريقي من أصل نيجيري وتقريباً جل إنتاج الغاز لهذه المنطقة هو من نيجيريا.

معظم الحقول الرئيسية للبلاد موجودة في دلتا النيجير (حيث تتناحر فيها عدة عصابات مسلحة ممّا تجعل هذه المنطقة جدّ مضطربة) ومنذ بداية العقد الأخير، استطاعت نيجيريا أن تعرف ارتفاعاً سنوياً يقدّر بـ: ٣% ممّا جعلها تنتج حوالي ٢,٦ مليون برميل يومياً مع إنتاج من الغاز في ارتفاع مستمر يقدر بـ: ١٨%. ممّا يؤشر، حسب الخبراء الاقتصاديين، بارتفاع أكبر خلال السنوات المقبلة، لا سيّما مع استغلال حقول جديدة وإبرام عقود أخرى مع شركات أجنبيّة ودخول مركبات استغلال الغاز الطبيعي المميّع (LNG).[2]

٢ – ٤ – إندونيسيا:

تعتبر إندونيسيا أكبر دولة إسلامية في العالم من حيث عدد السكان ومن الدول الفاعلة في صنع القرار ضمن منظمة أوبك. وبعدما بلغت ذروتها في إنتاج النفط في أواخر ١٩٩١، إلا أنّ نسبة الإنتاج بدأت تنحدر منذ تلك الفترة لتصبح منذ سنة ٢٠٠٤ دولة مستوردة للنفط مع إنتاج يصل إلى ٩٢٧,٠٠٠ برميل يومياً في سنة ٢٠٠٨ مقابل ٩٥٠,٠٠٠ برميل سنة ٢٠٠٧، مقابل ١,٦ مليون برميل سنة ١٩٩١ لمّا بلغت ذروتها آنذاك.[3]

في سنة ٢٠٠٨، قرّرت الحكومة الإندونيسية، أمام التضخم المرتفع (١١% وتطوّر استهلاك الفرد الداخلي للطاقة، رفع أسعار البنزين من ٢٥% إلى ٣٣% ($٠,٦٥). وحسب المعطيات، لم يوجد سوى ثلاث دول منتجة في العالم تعرف أسعاراً منخفضة عن

---

1 - المصدر: **Adapteed From Anthony H. Cardesman the Saudi Arabian Book (78 - 79p).**

2 - المرجع: من ترجمة الباحث : (٢٠٠٦) **Atlas de L'intégration Régionale en Afrique de l'ouest**

3 - انظر: ترجمة الباحث:

Petro stratégies : « L'hebdomadaire de l'énergie », 23e Année, 26 Mai 2008

تلك، وهي: فنزويلا، إيران، والعربية السعودية التي تدعم الأسعار. وقد بلغ دعم أسعار المحروقات في إندونيسيا سنة ٢٠٠٧ حوالي ٩,٧ مليار دولار، أي ٦٢% أكثر ممّا كان متوقعاً، مع أنّ الحكومة تسعى جاهدة لخفض الفاتورة وتوفير ٣,٨ مليار في السنة المقبلة. وأمام الطلب المتزايد، تسعى الحكومة الأندونيسية إلى بذل كل مجهوداتها قصد السيطرة التامة على الاستهلاك الداخلي للفرد لتصبح البلاد في آفاق ٢٠١٠ دولة كافية ذاتياً.

ولكن هل تستطيع أن تصبح كافية ذاتياً مع حلول سنة ٢٠١٠ والوصول إلى ١,٢ أو ١,٥ مليون برميل يومياً كما هو مرتقب في المخطط الحكومي؟ علمّاً أنّ شركات بترولية ضخمة أمثال شوفرون وإكسون موبل تستغل أغلبية الموارد. شوفرون تعمل لتحسين إنتاج مناطق ميناس ودورمي التي عرف إنتاجها انحداراً ملحوظاً، بينما وحسب المعطيات الأولية، يحتوي هذا الاحتياطي اليوم على ٦٠٠,٠٠٠ برميل من النفط الخام مقابل ٢٥٠,٠٠٠ من قبل. ممّا يتطلب جهوداً جبارة لملء الفرق الذي سببّه الانحدار الذي تقدّر كميته بـ: ٦٠٠,٠٠٠ إلى ٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً وبالتالي، تمكين تحقيق مطامح حكومة جكارتا والرجوع إلى نقطة ١٩٩١، أي دولة نفطية كافية ذاتياً، ولربّما مصدرة كما كانت من ذي قبل.[1]

والجدير بالذكر أن إندونيسيا كانت دولة مصدرة للنفط ضمن منظمة أوبك. وانسحبت من المنظمة في خريف ٢٠٠٨ بعد أن صارت مستوردة للنفط مع العلم أنها من أكبر الدول المنتجة للغاز.

٢ – ٥ – ماليزيا:

إن معظم إنتاج النفط في ماليزيا يعتبر في قاع البحر (Off Shore)، ويقدّر بـ: ٨٠٠,٠٠٠ برميل يومياً منذ ١٩٩٨، وذلك رغم انخفاض احتياطيها (٤ إلى ٥ ملايير برميل) ويأتي نصف إنتاجها من حقل تابيس (TAPIS) الذي يعتبر من النوعية العالية في السوق الإقليمية. ولتعويض انخفاض حقولها الحالية، تعتمد الحكومة على اكتشافات جديدة، وخاصة في أعماق البحار. ويعتبر أول اكتشاف في أعماق البحر في منطقة كيكه

1 - نفس المرجع.

(KIKEH) والتي تقدّر بـ: ٤٠٠ ألف برميل يومياً. وحسب المعطيات، تستخرج ماليزيا ١٠% من الاحتياطيالمؤكد سنوياً، ممّا يشير إلى أنها لن تستقر أكثر في هذا المستوى.[1]

٢ – ٦ – سلطنة بروناي:

كانت بروناي، مستعمرة بريطانية قديماً حافظ عليها سلطان بورنيو أمام المستعمرين الإنجليز، ثم استقلت لوحدها لتصبح منطقة بترولية من أغنى مناطق العالم. هناك ثلاثة حقول نفطية رئيسية، حقل سيريا على اليابسة، اكتشف سنة ١٩٢٨، واثنان آخران في قاع البحر اكتشفا في الستينات من القرن الماضي. وقد استغل نفط هذه السلطنة أحسن استغلال ٢٨٠,٠٠٠ برميل سنة ١٩٧٨. وأكثر من ثلثي الإنتاجي استخرج إلى حد الآن ما عدا اكتشافات جديدة في أعماق البحر.

هذا البلد، المعروف بقلة عدد سكانه، لا يستهلك سوى ١٣,٠٠٠ برميل يومياً بينما يصدّر حوالي ٧ ملايين طن من الغاز الطبيعي المميع سنوياً. كما يمتلك احتياطيّاً كافياً للحفاظ على حجم الإنتاج لفترة لا تقل على ٢٥ سنة.

المطلب الثاني: في العالم الغربي

لقد بدأ الاهتمام بالنفط في أوروبا والعالم الغربي، ما عدا الولايات المتحدة، في السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى حيث كان تشرشل، لما كان أميرالاً، يعتمد عليه بالدرجة الأولى وزاد اهتمامه لمّا أصبح وزيراً أولاً لبريطانيا.

وحتى قبل الحرب العالمية الثانية، لم يكن الاهتمام بالنفط في العالم الغربي الشغل الشاغل للحكومات بحيث أن الاقتصاد الأوروبي كان آنذاك يعتمد اعتماداً رئيسياً على الفحم كمصدر أساسي للطاقة. وكانت صناعة الفحم صناعة متطورة في تلك البلدان، غير أن ظهور النفط القادم من الشرق الأوسط بثمن رخيص وفي مناطق مستعمرة[2]، يسهل نهبها واستغلالها، جعل دور أوروبا الغربية تتحول إلى الاهتمام باستغلال وصناعة النفط،

---

1 - انظر: ترجمة الباحث:

WIKIpédia : « Régions Pétroliéres en Asie et Australie ».
Mhtml :file://c:\documents\Région (09/03/2009).

2 - ما عدا المملكة العربية السعودية، ولكن نظراً لوضعها المتخلف اقتصادياً وتنموياً، كانت منطقة مستغلة في مناهجها النفطية من قبل الشركات النفطية الأمريكية.

بحيث ارتفعت نسبة استهلاك هذه المادة الطاقوية من ١٠% إلى٤٥ % حتى سنة ١٩٦٥.

يبرر الدكتور محمد الرميحي هذا التحول بعاملين أساسيين:

١ ـ هو أن صناعة الفحم (وهو المصدر الرئيسي للطاقة آنذاك) تعرضت لكثير من الأضرار والاضطرابات الناجمة عن المجهود الغربي المباشر ونقص اليد العاملة، وانخفاض رأس المال المطلوب لتشغيل هذه الصناعة، وعدم توفير وسائل الحفر اللازمة.

٢ ـ خطة مارشال الاقتصادية الأمريكية التي اتخذت على عاتقها إنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية عن طريق نقل النفط الرخيص من الشرق الأوسط قصد استعماله لدعم برنامج إعادة البناء.[١]

وسنعرض فيما يلي نبذة موجزة عن الوضع النفطي لأوروبا الغربية بالنظر إلى احتياطيها، وحجم إنتاجها وكذا نظرة عن استهلاكها للنفط.

يقول الدكتور حافظ برجاس في هذا الشأن:

" باستثناء المملكة المتحدة والنرويج، تكاد دول أوروبا الغربية لا تملك احتياطياً نفطياً يذكر بالمقارنة مع الدول المنتجة للنفط في العالم. لذلك اتجهت منذ بداية اعتمادها على النفط كمصدر أساسي للطاقة إلى سد احتياجاتها من الدول المصدرة لهذه المادة، لا سيما دول منطقة الشرق الأوسط ".[٢]

يمثل احتياطي النفط المؤكد في مجموعة دول أوروبا الغربية ٢,٥% من مجموع الاحتياطي العالمي سنة ١٩٧٣، ليرتفع إلى ٣,٧ في المئة سنة ١٩٨١ نتيجة للزيادة التي طرأت على احتياطي النرويج والتي بلغت ٢,١ مليار برميل لتنتقل إلى ٦,٦ مليار برميل سنة ١٩٨٧ ثم إلى ١٢ مليار سنة ١٩٩٧ ولتنحدر إلى ٨,٥ مليار في ٢٠٠٦. أما المملكة المتحدة فقد كان احتياطيها لعام ١٩٨١ نحو ١٤,٨ مليار برميل لتصل إلى ما يقارب ٥,٢ مليار برميل سنة ١٩٨٧ وتبقى مستقرة في ١٩٩٧ لتنخفض إلى ٣,٦ سنة ٢٠٠٦.[٣]

---

1 ـ د. محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية – وجهة نظر عربية ". سلسلة عالم المعرفة، رقم ٥٢. الكويت ١٩٨٢، ص ١٠٥ – ١٠٦.

2 ـ حافظ برجاس: الصراع الدولي على النفط العربي، المرجع السابق، ص ١٢١.

3 - **BP. Stqtiostirql Reviez Zorld Energy 52008- zzz.bp.co;/section genericqrticle.d.o**

وهكذا شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي هبوطاً حاداً في احتياطي النفط العائد للمملكة المتحدة، على عكس النرويج التي ارتفع احتياطيها النفطي. أما بقية الدول الأوروبية فإن احتياطها النفطي المتدني لا يؤثر تماماً في الحجم الكلي لاحتياطي النفط الأوروبي كما يلاحظ من الجدول التالي :

جدول رقم (٠٧)

تطور احتياطي النفط الخام المؤكد في دول أوروبا الغربية

مليار برميل في نهاية كل عام

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	٢٠٠١❖
النمسا	٠,١٣	٠,١٣	٠,١٢	٠,١٢	٠,١١	٠,٠٨	٠,١٠	٠,١٠
الدانمارك	٠,٤٧	٠,٤٨	٠,٣٢	-	٠,٤٦	٠,٤٤	٠,٤٤	١,١٠
فرنسا	٠,١٠	٠,١٢	٠,١٤	٠,١٥	٠,٢٣	٠,٢٤	٠,٢١	٠,١٠
ألمانيا	٠,٣٤	٠,٣١	٠,٣١	٠,٣٠	٠,٢٩	٠,٣٢	٠,٣١	٠,٤٠
اليونان	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٠
إيطاليا	٠,٦٢	٠,٧٠	٠,٨٠	٠,٨٠	٠,٧٤	٠,٧٢	٠,٧٣	٠,٦٠
هولندا	٠,٣٤	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٣١	٠,٢٥	٠,١٩	٠,١٩	٠,١٠
النرويج	٧,٦٢	٦,٨٠	٧,٦٦	٨,٣٠	١٠,٩٠	١٠,٥٠	١٤,٨٠	٩,٤٠
إسبانيا	٠,١٢	٠,١٣	٠,١٦	٠,١٢	٠,٠٩	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٠
تركيا	٠,٢٨	٠,٢٨	٠,٣٧	٠,٢٩	٠,٣٠	٠,٤٠	٠,٣٨	٠,٣٠
المملكة المتحدة	١٤,٨٠	١٣,٩٠	١٣,١٥	١٣,٥٩	١٣,٠٠	٩,٠٠	٥,٢٠	٥,٠٠
المجموع	٢٤,٩١	٢٣,٢٠	٢٣,٣٨	٢٤,٤٣	٢٦,٤١	٢١,٩٥	٢٢,٤١	17,10

المصدر: Oil and Gas Journal, 26 dec 1988.

❖ تم نقل أرقام ٢٠٠١ من : BP. Statistical Review Of World Energy 2003

يتبين من الجدول السابق أن مجموع احتياطي النفط الأوروبي لا يتجاوز ٢,٥% من احتياطي النفط العالمي، بلغت حصة النرويج منه حوالي ١,٦% والمملكة المتحدة ٠,٦[1].

ويشير معظم المحللين والخبراء في ميدان النفط أن أوروبا تبقى أكثر المناطق فقراً بالنسبة للثروات النفطية، مع التأكيد أنه في أوروبا الغربية، تكاد تكون النرويج وبريطانيا منذ اكتشاف نفط بحر الشمال هما الدولتين الوحيدتين اللتين تحصلان على اكتفائهما الذاتي من مصدر النفط، مع العلم أن الأولى بدأت منذ مدة في تصدير جزء من نفطها بينما بريطانيا ستتحول إلى دولة مستوردة في السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين.

ولا تتوقع الدراسات الحديثة اكتشافات جديدة في المستقبل من شأنها أن تزيد من حجم الاحتياطي الأوروبي، حتى أن بحر الشمال الذي تتقاسم نفطه كل من بريطانيا والنرويج والذي يعتبر أهم مصدر للنفط في أوروبا الغربية لا يتوقع له زيادة مرتقبة في احتياطيه نظراً لندرة مكامنه النفطية من جهة، وارتفاع كلفة الاستكشاف والتنقيب من جهة أخرى، مع العلم أن قدرة العمر المتبقي لنفاذ النفط في هذه المنطقة لا يتعدى ١٥ إلى ٢٠ سنة.[2]

إذن لا تصنف دول أوروبا الغربية بين الدول المهمة في إنتاج النفط الخام بسبب محدودية احتياطيها وقلة إنتاجها، حتى يمكن القول إن مجموع إنتاج النفط المحلي لهذه الدول هو أقل بكثير مما تنتجه دولة عربية واحدة من دول الخليج إذا استثنينا بالطبع المملكة العربية السعودية التي تغطي ¼ نفط العالم.

أما عن الإنتاج، فتشير مختلف التوقعات إلى استمرار تراجع النفط في دول أوروبا الغربية عامة وفي منطقة بحر الشمال بشكل خاص، وترتكز هذه التوقعات على الأسباب التالية:

أولاً: تناقص الاحتياطي المؤكد من النفط وصعوبة اكتشاف حقول نفطية جديدة في المستقبل.

---

1 - تم تحديثها من طرف الباحث **(B. P Statistical Review of wold energy., (June ٢٠٠٢ 1988**

2 . مجلة "الصياد "، (في ٩ يناير ١٩٨٨)، ص ٤٠.

ثانياً: ارتفاع كلفة الإنتاج، ففي دراستين صدرتا حديثاً، الأولى عن المعهد الفرنسي للنفط، والثانية عن شركة (" بتروليوم إيكونوميست " البريطانية)، أن كلفة استخراج برميل النفط في حقول بحر الشمال تتراوح بين ١٢ و١٥ دولاراً للبرميل الواحد مقابل دولار أو دولارين في آبار الشرق الأوسط.

ثالثاً: السياسة التي تعتمدها كل من بريطانيا والنرويج والتي تقوم على تخفيض الإنتاج بغية الحد من استنزاف مواردهما النفطية وإطالة عمر الاحتياطي لديهما.[1]

ومقابل هذا الانخفاض في إنتاج أوروبا النفطي، كان الاستهلاك يتزايد بكثرة. وأمام الارتفاع المتنامي في استهلاك النفط، وبعد الصدمتين النفطيتين (الأولى إبان حرب رمضان ١٩٧٣)، والثانية خلال الثورة الإيرانية (١٩٧٩ – ١٩٨٠) اتجهت دول أوروبا الغربية إلى سياسة الحد من استهلاك الطاقة وخاصة النفط الذي يأتي معظمه من بلدان الشرق الأوسط. واعتمدت في هذا السبيل إلى إجراءات عديدة أهمها:

أولاً: ترشيد الاستهلاك، وذلك عن طريق تحسين الوسائل التقنية وفرض الضرائب والقيام بحملات إعلامية منظمة، كما حصل في فرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا[2].

ثانياً: تخفيض نسبة الاعتماد على النفط في توليد الطاقة، ولاسيما في قطاعات الكهرباء والصناعة والسكن.

ثالثاً: تطوير مصادر الطاقة البديلة وإحلالها محل النفط في بعض المجالات[3].

المطلب الثالث: في الاتحاد السوفياتي الأسبق والدول الإشتراكية السابقة

على عكس الدول الغربية ودول الخليج التي كانت ولا زالت مفتوحة للشركات النفطية العظمى، إنه من الصعب الحصول بكل سهولة على معلومات وإحصائيات مدققة فيما يخص إنتاج واحتياطي النفط في الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية المجاورة لها.

---

1 - المرجع السابق.

2 - محمد الرميحي: "النفط والعلاقات الدولية"، المرجع السابق، ص ١١٩ – ١٢١.

3 - د. حافظ برجاس " الصراع الدولي على النفط العربي، المرجع السابق، ص ١٢٢ – ١٢٦.

يقول الدكتور حافظ برجاس مستنداً إلى " مجلة المؤشر " في هذا الشأن[1]: " بقيت المعلومات الرسمية حول حجم الاحتياطي السوفياتي من النفط وغيره من مصادر الطاقة طي الكتمان لأنها تعتبر سراً من أسرار الدولة التي لا يسمح بالإعلان عنها. ويمكن القول إن معظم التقديرات المعلنة حول هذا الموضوع تعود في أصلها إلى مصادر غربية كوكالة الطاقة الدولية، ووكالة الاستخبارات الأمريكية وبعض الدراسات المتخصصة الصادرة عن شركات النفط الأجنبية، إلى جانب ما تشير إليه بعض الصحف والمراجع السوفياتية. وتجمع كل المراجع إلى أن الاتحاد السوفياتي يمتلك ثروة نفطية ضخمة أهلته لأن يكون في طليعة دول العالم المنتجة للنفط ".

" وأشارت تقديرات حديثة لنائب رئيس شركة "كونوكو" CONOCO الأمريكية العاملة في مجال الإنتاج والتنقيب عن النفط الروسي مؤخراً ـ يضيف حافظ برجاس ـ أن الاحتياطي النفطي الذي لم يكتشف بعد يقدر بحوالي ٥٠٠ مليار برميل محصورة بمعظمها في جمهورية روسيا الاتحادية ".

أما الاحتياطي المؤكد من النفط الخام، فكان يقدر في نهاية ١٩٨٩ بحوالي ٥٨,٤ مليار برميل، ويشكل نسبة ٦% من مجموع احتياطي النفط العالمي، وكان يقدر أنه لا يكفي لأكثر من ١٣ سنة حسب معدلات الإنتاج لسنة ١٩٩٠،[2] بينما تشير إحصائيات مجلة "Business Week" المختصة إلى ٦٩,١ مليار برميل في سنة ٢٠٠٤ لروسيا وحدها لتصل إلى حوالي ٧٠ مليار في آخر نفس السنة. بينما تعطي بعض الإحصائيات ٨٢ إلى ١١٠ مليار سنة ٢٠٠٦.[3]

والجدير بالذكر إلى أن بعض الصحف السوفياتية آنذاك قد تنبهت لأمر انخفاض نسبة الإنتاج، وعزت الأسباب إلى سوء نوعية معدات الحفر وصعوبة استخراج النفط في المناطق القارصة البرودة ومشكلات أخرى تتعلق بالقوى العاملة[4].

---

1 . مجلة المؤشر، العدد ١٩١، فبراير ١٩٩٢ (ص ٤٢).

2 - **B. P. Statistical Review of World Energy, June 1990.**

3 - **Business Week, November 22, 2004.**

4 - انظر: **Web.site : www. The Oil Drum : Uncertainties about Russian Reserves… feb. 16, 2006.**

هذا وقد صدر عن مجلة نيقولا ساركيس تطور الاحتياطي السوفياتي للنفط المؤكد ما بين فترة ١٩٨١ إلى ١٩٨٩ (أثناء " إمبراطورية الاتحاد السوفياتي " قبيل انهياره) كما نشاهده في هذا الجدول[1] (مليار برميل):

جدول رقم (٨)

١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
٦٣,٠٠	٦٣,٠٠	٦٣,٠٠	٦٣,٠٠	٦١,٠٠	٥٩,٠٠	٥٩,٠٠	٥٨,٥	٥٨,٤

المصدر: وكالة أنباء "نوفو ستي" (١٩٨٩).

وقد تشير هذه الأرقام إلى تراجع احتياطي النفط في الاتحاد السوفياتي وحاجاته لاستيراد هذه المادة في المستقبل المنظور[2]، فهناك دراسة أكدت هذه المعلومات وأخرى نفتها واعتبرتها مجرد افتراءات تطلقها الدعاية الغربية[3].

تعتبر صناعة النفط الروسية التي بدأت سنة ١٨٦٠ واحدة من أقدم الصناعات النفطية في العالم، وإن كانت الولايات المتحدة أقدم منها والأكثر تقدما من الناحية التاريخية والمالية، والتكنولوجية. وقد بدأ استخراج النفط في بداية الأمر في منطقة باكو المشهورة والواقعة على ساحل بحر قزوين. لكن روسيا القيصرية لم تكن مالكة لهذه الثروات آنذاك بحيث كان الاستثمار الرئيسي للنفط يعود إلى الرأسمال الأجنبي، لاسيما البريطاني، والفرنسي، والسويدي[4].

بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧، تم تأميم صناعة النفط من قبل حكومة لينين Lenine الثائرة التي عانت آنذاك بعض المصائب الاقتصادية من جراء الحرب الأهلية والتدخل

---

1 - صحيفة السفير في ٤ أبريل ١٩٨٤، نقلاً عن صحيفة " **La PRAVDA** " السوفياتية.

2 - « **Oil and Gas Journal** », **Dec. ١٩٩٠.**

3 - د. حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ١٤١.

4 - دراسة أعدتها وكالة أنباء " نوفوستي " تحت عنوان: " النفط السوفياتي في الواقع والمستقبل "، والمنشورة في كتاب " النفط في الحياة العربية "، ندوة ناصر الفكرية الثالثة، دار الوحدة (دون تاريخ)، ص ١٠١ – ١٠٢.

الأجنبي. وقد تكبدت شركات النفط البريطانية والأمريكية خسائر باهضة مما دفع بالحكومتين البريطانية والأمريكية إلى تقديم المساعدات العسكرية لأعداء الثورة السوفياتية وتزكية الحرب الأهلية انتقاماً من عمليات تأميم مصالحها.[1]

ولكن سرعان ما وضعت الدولة الثورية حداً لهذه التدخلات وأعادت بناء الاقتصاد الداخلي عن طريق تنشيط الإنتاج النفطي وإعادة استثمار حقول نفط باكو والقوقاز، مما مكن الاتحاد السوفياتي سنة ١٩٢٨ من زيادة إنتاج النفط إلى ١٢ مليون طن، ٢٠% منه كان مخصصاً للتصدير. وحاول اتحاد شركات النفط الأجنبية التضييق على تسويق النفط السوفياتي، ولكن بدون جدوى. وخلال ٢٠ سنة بعد الثورة، استطاع الاتحاد السوفياتي أن يصدر حوالي ٥٠ مليون طن.

أما أثناء الحرب العالمية الثانية، فقد تعطلت عمليات الحفر والإنتاج ودمر قسم كبير من منشآته النفطية من طرف الألمان. وبعد الحرب باشر الاتحاد السوفياتي التوسع في التنقيب عبر مختلف أنحاء البلاد.

ونتيجة هذا النشاط المكثف، تم اكتشاف مخزونات أخرى هائلة ما بين نهر "الفولغا" وجبال "الأورال" وفي مقاطعة "تيومين". ومنذ ذلك الوقت، بدأ إنتاج النفط يتزايد إلى أن بلغ ما يقارب ٣٨٠ مليون طن سنة ١٩٧١، حوالي ١٠٠ مليون منها مخصصة للتصدير[2].

وفي السبعينات، عزز إنتاج النفط الروسي باكتشافات جديدة في غرب سيبيريا وآسيا الوسطى، الشيء الذي جعل بعد ذلك الاتحاد السوفياتي ثاني منتج للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة، ولكنه تجاوز إنتاجها بعد سنة ١٩٧٥.[3]

وقد قدر بعض الخبراء في ميدان النفط أن الاتحاد السوفياتي يمتلك اليوم مخزوناً استراتيجياً من النفط الخام قدره البعض بـ: ٥٠٠ مليار برميل، والبعض الآخر بنصف هذه الكمية، لكن توجد شكوك كبيرة في إمكان استغلال هذا الاحتياطي في ظل

---

1 - انظر: حافظ برجاس، المصدر السابق، ص ١٣٨.

2 - بوريس راتشكوف: " قصة البترول في الاتحاد السوفياتي . مقالة نشرتها وكالة أنباء " نوفوستي " السوفياتية سنة ١٩٧٣.

3 - انظر: د. محمد الرميحي: " النفط والعلاقات الدولية "، المرجع السابق، ص ٨١.

بعض الصعوبات التقنية الناجمة عن تفكك قوة الاتحاد السوفياتي السابق وضعف موارد الاستثمار، وكذا غياب التوظيفات.

وقد حاولت الحكومة الروسية عن طريق سياسة الإصلاح والانفتاح الاقتصادي على الغرب الاستعانة بالتكنولوجيا الأمريكية المتقدمة في هذا المجال، لكن تداعيات الأحداث التي تأثرت بها الشركات السوفياتية وما رافق ذلك من اضطرابات اقتصادية وسياسية واجتماعية حالت دون تحقيق هذه التطلعات. لذا، يتفق معظم الخبراء والمحللين الاقتصاديين على استمرار بعض النقص في احتياطي الاتحاد السوفياتي الأسبق إلى أمد غير محدود في ظل غموض رؤيا سياسية واضحة وتردي الوضع الاقتصادي مع فقر المعلومات المؤكدة في هذا الميدان.[1] كما يتوقع الخبراء والمتخصصون في شؤون النفط استمرار التراجع في إنتاج النفط إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه، رغم محاولات سياسة " البرسترويكا " التي كان ينتهجها آخر رئيس للاتحاد السوفياتي غورباتشوف لتشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار ولا سيما الأمريكية منها، والدخول في مشاريع مشتركة، مثل مشروع "الليالي البيضاء" ومشروع تنمية حقل تنجز (Tengiz). ولكن فشلت هذه السياسة مما جعل المستثمرين يترددون في القيام بمثل هذه الاستثمارات نظراً لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وعدم توفر الضمانات المطلوبة حتى الآن[2].

وتوقع مركز أبحاث الطاقة في جامعة كمبردج الأمريكية أن ينخفض الإنتاج بنسبة تتراوح ما بين مليون ومليون ونصف مليون برميل يومياً سنة ١٩٩٢، أي بعد تفكك الاتحاد السوفياتي.[3]

وتشير مختلف الدراسات النفطية إلى أن الانخفاض الحاد في إنتاج النفط السوفياتي تعود أسبابه إلى المشاكل والصعوبات الكثيرة التي تواجه صناعة النفط السوفياتية في الوقت الحاضر، نذكر منها:

---

1 - لمزيد من التفاصيل، انظر (المرجع السابق) www.The Oil Drum

2 - د، حافظ برجاس المرجع السابق، ص ١٤٧.

3 - « The Economist « , December 21 – 1991, January 3 – 1992, vol 321, p 96.

١ ـ تراجع الإنتاج في الحقول الكبيرة مثل حقل "سامولتوز"، وذلك بسبب النضوب الطبيعي. أما الحقول الجديدة في منطقة سيبيريا الغربية فهي حقول صغيرة ذات إنتاج محدود.

٢ ـ تخلّف الاتحاد السوفياتي في مجال تكنولوجيا البحث والحفر والإنتاج وطرق تحسينه بالمقارنة مع التكنولوجيا الغربية لاسيما الأميركية مع الإشارة إلى أن حوالي ثلاثة أرباع مصانع إنتاج التجهيزات النفطية مع المناطق تعاني من نزاعات عرقية. وقد أكد أناتولي ديمترفتسكي، مدير معهد النفط والغاز التابع لكلية العلوم السوفياتية، أن تراجع إنتاج النفط السوفياتي يعود إلى ضعف البنية التحتية والنقص في التكنولوجيا المتطورة، مما يستدعي الحاجة إلى توظيف استثمارات كبيرة.[1]

٣ ـ ارتفاع تكاليف الإنتاج، وخصوصاً في المناطق الصعبة، مما تنتفي معه الجدوى الاقتصادية.

٤ ـ ضخامة الاستثمارات المطلوبة في صناعة النفط السوفياتية والتي تقدر بمليارات الدولارات مقارنة مع استثمار موارد الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى المخاطر التي ترافق عمليات التنقيب عن النفط في المناطق الجليدية.

٥ ـ عدم توقع اكتشافات ضخمة في مناطق جديدة من شأنها زيادة الإنتاج بكميات كبيرة وذلك بسبب الأوضاع الجيولوجية، كما هو الحال في الحوض الشمالي لبحر قزوين والمناطق المغمورة في باكو.

٦ ـ الظروف الصعبة التي يعاني منها العمال في صناعة النفط وسط منطقة سيبيريا، حيث لا تتوافر الخدمات الصحية والتعليمية والحصول على السلع الاستهلاكية الكافية.

كل هذه المشاكل والعقبات التي تعاني منها صناعة النفط السوفياتي ساعدت على تقهقر هذه الصناعة وتراجع عمليات الإنتاج[2].

---

1 - انظر صحيفة "الديار" ١٩٩١/٠٧/٠٣ بحث حول مشاكل إنتاج النفط السوفياتي.

2 - مجلة "البترول"، العدد الأول ١٩٩١، ص ٥.

ومع أن الاتحاد السوفياتي سابقاً ما يزال أكبر منتج للنفط في العالم، فإن المسؤولين في وزارة النفط السوفياتية يؤكدون أنه ما لم تقم الشركات الأجنبية بتوظيف استثماراتها في حقول النفط السوفياتية، فإن الإنتاج سوف يعجز عن تلبية الحاجات المحلية في المستقبل.

وكما يعتبر الاتحاد السوفياتي من أكبر الدول المنتجة للنفط، فهو أيضاً من بين الدول الصناعية الكبرى المستهلكة لهذه المادة الحيوية. وقدرت نسبة استهلاكه عام ١٩٨٩ بحوالي ١٤% من مجموع الاستهلاك العالمي للنفط، وهو بذلك يأتي بعد الولايات المتحدة وأقطار أوروبا الغربية[1]. وقد حرص الاتحاد السوفياتي منذ نشأته على مبدأ الاكتفاء الذاتي في سياسته النفطية، وما يفيض عن حاجته كان يصدر إلى دول أوروبا الشرقية وبعض دول أوروبا الغربية بغية الحصول على العملات الصعبة. والجدير بالملاحظة أن الاتحاد السوفياتي كان يخصص حوالي ٧٠% من إنتاجه النفطي للاستهلاك المحلي الذي بلغ ذروته عام ١٩٨٢ (٤٥٠,٣ مليون طن) ثم بدأ بالانخفاض تدريجياً في السنوات اللاحقة كما يستدل من الجدول التالي:

جدول رقم (٠٩)

تطور استهلاك الاتحاد السوفياتي من النفط الخام (١٩٨٠ – ١٩٨٩)

(مليون طن سنوياً)

١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	١٩٨٦	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٣	١٩٨٢	١٩٨١	١٩٨٠
434.7	339.1	442.2	444.7	447.7	440.7	446.6	450.3	444.1	٤٣٦,٠

المصدر: BP. Statistical review of world energy,1986 BP
Statistical review of world energy, 1990.

تعود أسباب هذا الانخفاض الحاصل في استهلاك الاتحاد السوفياتي من النفط إلى تخفيض كميات النفط المستخدمة في توليد الطاقة كنتيجة للتحول السريع من النفط إلى الغاز الطبيعي في بعض القطاعات. فالمعروف أن الاتحاد السوفياتي ومنذ بداية الثمانينات زاد اعتماده تدريجياً على الغاز الطبيعي وتم إحلاله محل النفط في قطاعي

1 - **BP. Statistical Review of World Energy, 1990.**

الصناعة والكهرباء. وإذا ما استمر هذا الاتجاه فمن المقدر أن يبقى معدل استهلاك النفط على المستوى نفسه حتى عام ٢٠٠٠.[1]

غير أن هذه التوقعات تبقى مُستبعده في وقتنا الحاضر أكثر من أي وقت مضى، كل ذلك يتطلب المزيد من الطاقة وخاصة الطاقة النفطية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن سائر أنواع الطاقة البديلة بما فيها الغاز الطبيعي والطاقة النووية لا يمكنها أن تحل محل النفط في القطاعات الإنتاجية كافة إما لأسباب تقنية وإما بسبب الكلفة الاقتصادية المرتفعة.

كما أن تخفيض استهلاك النفط يتطلب استخداماً أفضل لاستهلاكه وهذا يستلزم توظيف استثمارات ضخمة في المعدات والتكنولوجيا وإغلاق المصانع القديمة. كل ذلك يحتاج إلى الكثير من العملات الصعبة التي لا قدرة للاتحاد السوفياتي (أو لاتحاد روسيا حالياً) على توفيرها في الوضع الحالي. لهذه الأسباب يتوقع المراقبون أن يعود استهلاك النفط إلى الارتفاع في السنوات القادمة، بعد تحسين الأوضاع الاقتصادية والتجارية، والتكنولوجية.

---

1 - كان هذا ما أصدرته مجلة " البترول "، المشار إليها سابقاً، ص ٦، وقد تم من طرف الباحث تحديث المعلومة نقلاً عن :

BP Statistical Review Of World Energy, 1990.

المبحث الثالث

الدول الصناعية الغربية واحتكارها للنفط

قبل التطرق إلى سرد مضمون هذا البحث، بودنا أن نطرح هذا السؤال المهم: كيف بدأ الاحتكار العالمي للنفط ؟

بدأت فكرة الاحتكار العالمي لسوق النفط عند الهولاندي " هنري ديترينج " رئيس مجلس إدارة شركة " دوتش شل " (Dutch Shell) لما نضجت في فكرته مسألة الاندماج بين هذه الشركة وشركة البترول الملكية الهولندية تحت إسم " شال "، وذلك في سنة ١٩٠٧.

وبعد الحرب العالمية الأولى، اشتهر اسم " ديترينج " وصار قوة لا يستهان بها في العالم النفطي، ولكنه من جهته شعر بقوة المنافسة التي كانت تسيطر عليها الشركات العملاقة الأمريكية، وكل شركة تعرض سعراً أقل لتحطيم سعر الخصم أو المنافس الآخر، مما أدى إلى تذبذب واضطراب في الأسعار في الأسواق الخارجية.

والجدير بالذكر أن تسويق النفط آنذاك[1] كان في يد ثلاث شركات وهي:

- ستاندرد أويل الأمريكية.
- شركة البترول الإنجليزية الإيرانية.
- وشركة " شل " في أوروبا.

فدعى " ديترينج " رئيس شركة استاندرد الأمريكية والشركة الإنجليزية الإيرانية إلى بيته في " أكناكاري " في سكوتلندا حيث كان يقيم في فصل الصيف. هناك اتفق الثلاثة الكبار" والترتيجل ' الأمريكي، واللورد جون كادمان البريطاني، وديترينج

1 - لا سيما في قرابة الثلاثينات من القرن الماضي.

الهولندي " على ما عرف في عالم النفط باسم " اتفاقية أكناكاري " رمزاً إلى القصر الصيفي في اسكوتلاندا[1].

وقد حدد في هذا الاتفاق بالخصوص سبع بنود هدفها الرئيسي: عدم المنافسة بين هذه الشركات، وتجميد أسعار النفط، والتسهيلات في مجال الشحن والتفريغ والنقل، وتحديد أسعار للسفن ووسائل النقل الأخرى...[2]

وقد انضمت إليها باقي الشركات النفطية الكبيرة والصغيرة من سنة ١٩٣٠ حتى سنة ١٩٣٤، كما وقعت اتفاقيات أخرى مكملة للاتفاق الأول وأصبح هذا الاحتكار يسيطر على سوق النفط العالمية، مما جعل الشركات النفطية تجتمع أسبوعياً لتقتسم السوق بينها من جهة ولتنظيم العمل في هذا الشأن من جهة أخرى.

كما تم الاتفاق كذلك في " أكناكاري " على أن كل سوق تأخذ من أقرب حقول النفط إليها بدلاً من نفقات النقل الكثيرة، بمعنى ذلك إذا أرادت الهند أن تتحصل على كميات من النفط فإن أقرب الحقول إليها حددت في إيران، وعلى هذا الأساس، فإن نفطها المطلوب يشحن من إيران وحتى لو لم يكن للشركة الأمريكية التي تبيع نفطها في الهند حقل في إيران.

بعبارة أخرى، الشركة الإنجليزية تقدم النفط لإيران، والشركة الأمريكية تشحن النفط من جهتها من الولايات المتحدة إلى بريطانيا لقرب المسافة، بدلاً من شحن النفط الإيراني إلى بريطانيا.

تبقى مسألة الأسعار، في هذا الشأن اتفق موقعو " أكناكاري " على أنه نظراً لكون الولايات المتحدة تنتج ٧٠% من نفط العالم في خليج المكسيك على وجه الخصوص، فإنه أصبح إذن سعر خليج المكسيك، أي السعر الأمريكي هو السعر العالمي وبالتالي هو المرجع الأساسي للنفط.

---

1 - انظر إلى: بترول المسلمين ومخططات الغاصبين " لـ: د: عيسى عبده، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣. ص ١٦٥ – ١٦٨.

2 - كان ذلك يوم ١٧ سبتمبر ١٩٢٨، سمي " باتفاق النوايا ".

على سبيل المثال، إذا تم بيع برميل نفط خليج المكسيك إلى بريطانيا، فإن السعر في هذه الحالة يحدد على أساس سعر النفط الأمريكي مضافاً إليه نفقات الشحن من خليج المكسيك إلى الميناء البريطاني.

وفي حالة أخرى، إذا تم بيع برميل من إيران إلى الهند، فإن الأساس هو سعر هذا البرميل مضافاً إليه نفقات النقل من الشواطئ الأمريكية (أي خليج المكسيك) إلى أقرب ميناء في الهند، ولا تحسب نفقات الشحن على أساس أن برميل النفط تم نقله من إيران الموجودة في آسيا إلى الهند الموجودة هي الأخرى بآسيا.[1]

وبهذه الطريقة – حسب اتفاقية أكناكاري – كانت الشركات تحصل على أرباح كبيرة عندما تتبادل فيما بينها الأسواق النفطية، فتنقل هذه المادة الغنية من الحقول القريبة إلى أسواق الاستهلاك وتحصل على فرق عمليات الشحن أو تتقاسمها فيما بينها.

وهكذا، أصبح اتفاق أكناكاري لا ينحصر في تحديد الأسعار ونفقات الشحن فقط، ولكن كذلك في مراقبة المنافسة وإظهار التضامن من أجل الدفاع عن الاحتكار في النفط العالمي. وكان ذلك غير قابل للمناقشة ولا للتعديل، بما أنه كان يرضي كل طرف.

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة كانت حتى سنة ١٩٣٨ تنتج حوالي ٧٠% من النفط العالمي الغربي وتستطيع أن تسد أي نقص وتوفر أي حاجة للاستهلاك في أي نقطة من العالم، أصبح إذن من الضروري والاجباري الانصياع إلى سياسة هذه الشركات العملاقة، لا سيما الأمريكية منها، بصفتها كانت تحدد رفع أو تخفيض الإنتاج والأسعار حسب الظروف، والدولة المنتجة لا حول ولا قوة لها إزاء هذا الاحتكار.[2]

وبعدما اندلعت الحرب العالمية الثانية وصار من الصعب شحن النفط من الخليج العربي إلى أوروبا، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تمد بريطانيا بحاجتها من المواد الطاقوية. ومع انتهاء الحرب العالمية، جرت محاولات كثيرة لتحطيم قاعدة حساب تكاليف الشحن "الوهمية " من خليج المكسيك كما كان الشأن من قبل، ونجحت الشركات الكبرى في ذلك، فجعلت تكاليف الشحن كأن النفط تم بيعه في بريطانيا أو هولندا.

1- عيسى عبده: " بترول المسلمين ومخططات الغاصبين، مرجع سابق، ص ١٦٨.

2 - نفس المرجع، ص ١٦٩.

في الخمسينات، لا سيما لما كثر التنقيب عن النفط وإنتاجه وتسويقه من السعودية إلى أوروبا، لا سيما بعد تأميم نفط إيران من طرف " محمد مصدق "، ودخول نفط الاتحاد السوفياتي إلى الأسواق العالمية، انخفض سعر النفط إلى درجة كبيرة، فرضت إذن الولايات المتحدة رسوم على استيراد النفط، مع فرض إجراءات للحد من منافسة النفط العربي للنفط الأمريكي فضلاً عن زيادة أرباح الشركات.[1]

وفي هذه الحالة، يرى بعض المحللين الاقتصاديين والخبراء في ميدان النفط، أن الولايات المتحدة كانت قد اضطرت إلى إغلاق أكثر من نصف آبار النفط فيما إذا سمحت بدخول نفط الشرق الأوسط بسعر التكلفة بالإضافة إلى نفقات الشحن.

ومن هنا نعرف لماذا أصدر الرئيس الأمريكي " أيزنهاور " قانوناً في سنة ١٩٥٩ بتحديد حصص لاستيراد النفط الأمريكي يمنع وصول النفط رخيصاً إلى الشواطئ الأمريكية ... يقصد النفط العربي طبعا[2].

كما أحصى هذه النتائج بدقة تقرير رسمي قدم للرئيس نيكسون في أواخر سنة ١٩٦٩، وقد شارك في ذلك البحث سبعة وزراء وعدد كبير من أساتذة الجامعات الأمريكية والخبراء المختصين في ميدان النفط.

المطلب الأول: دور الصناعة الغربية في تطور التكنولوجيا والرأسمالية النفطية

يقول الخبير إيّان رتليدج، المختص في مجال النفط:[3]

" بما أن النفط مادة مفيدة إلى هذا الحد، فإن أولئك الذين يتوصلون إلى السيطرة عليه سيكونون أغنياء جداً، لقد تعلمنا هذا الدرس أولاً من روكفلر في سبعينات القرن التاسع عشر، ثم من " الشقيقات السبع " (كبرى شركات النفط المتعددة الجنسيات) التي تقاسمت سوق النفط العالمي فيما بينها وحافظت على سيطرتها عليه من عشرينيات إلى ستينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من أن التطور التاريخي للرأسمالية كان قائماً

---

1 - انظر المرجع السابق، ص ١٦٩.

2 - نفس المرجع: ذكره الدكتور عيسى عبده، ١٧٠.

3 - إيّان رتليدج: " العطش إلى النفط، ماذا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ " مرجع سابق، ص ٢٠.

في المقام الأول على نمو التصنيع، فإننا غالباً ما ننظر إلى صناعة النفط، وبخاصة أكابر النفط (Big Oil) أو أكبر شركات النفط متعددة الجنسيات على أنها الشكل النموذجي الأصلي للشركة الرأسمالية. ولكن ثمة سمتان خاصتان اثنتان تميزان الرأسمالية النفطية وإلى حد أقل، رأسمالية التعدين عن رأسمالية التصنيع ".

ويضيف رتليدج: " تتمثل أولى هاتين السمتين بأن على شركة النفط الرأسمالية الوصول إلى أراضي الغير لحفر آبار النفط. وهذا بدوره يعني أنّه على شركات النفط أن تتكيف مع مجموعة من الأصول، والترتيبات العرفية التي تحكم الوصول إلى تلك الممتلكات والموارد النفطية الدفينة فيها.[1]

في الحقيقة، لم تكن المصالح الرأسمالية النفطية الغربية وخاصة الأمريكية متجانسة على مرّ الأيام. فقد كانت أهداف شركات النفط الكبرى المتكاملة والمتعددة الجنسيات، التي تمتلك المصافي وعدّة مرافق نفطية في الولايات المتحدة، تمكن ولسنوات عديدة من استغلال احتياطيات النفط القليلة الكلفة في الخارج، وجلبها إلى الولايات المتحدة بكلفة تناسبية قليلة. وقد اصطدم هذا الهدف مع مصالح الشركات الأمريكية المستقلة أو ما كانت تسمى بالصغرى التي لم تكن نظراً لارتفاع كلفة عمليات التنقيب والتطوير والإنتاج المحلية قادرة – في أغلب الأحيان – على منافسة تدفق النفط الأجنبي الرخيص إلى البلاد مقارنة مع نظيراتها الكبرى. ولكن مع بداية القرن الواحد والعشرين، بدأ هذا النزاع بين شركات النفط الأمريكية الكبرى، والشركات المستقلة يزول. فبعض كبار الشركات المستقلة صارت الآن شركات متعددة الجنسيات، وانضمت إلى حلبة الصراع التنافسي العالمي للسيطرة على ما تبقى من الاحتياطيات النفطية الواعدة حقاً خارج الشرق الأوسط.

بالفعل، فمن بين الـ ١٨٧ شركة نفط أمريكية صغيرة ومتوسطة مسجلة في سوق الأسهم التي قامت مجلة النفط والغاز بمسحها سنة ٢٠٠١، كانت ٣١ شركة تمتلك بالفعل احتياطيات نفطية مؤكدة خارج الولايات المتحدة.[2]

---

1 - إيان رتليدج، المرجع السابق، ص ٢٠.

2 ـ انظر: **Oil & Gas Journal, Octobre, 2001.**

كانت فرص الاستثمار أمام شركات النفط الكبرى في التسعينيات أقل من أن تعود على حملة أسهم هذه الشركات بأرباح كافية. وبالحساب الدقيق، كانت نسبة العائد على رأس المال ضئيلة. وكان الرد الاستراتيجي لشركات النفط على ذلك إطلاق موجة من إجراءات خفض التكاليف، وشراء الأسهم، والاندماجات الضخمة: فاندمجت إكسون مع موبيل، وبريتش بتروليوم مع أموكو، وشيفرون مع تكساكو وكونوكو مع فيليبس بتروليوم. وبالرغم من ذلك، حسب تقرير نشره سنة ٢٠٠٣ مكتب استشارات النفط البريطانية وود ماكنزي، فإن أكبر ٢٥ شركة نفط متعددة الجنسيات " أسقطت من حسابها ٥٠ من أصل ٨٠ بلداً استثمرت فيه في السنوات الست السابقة ".[١]

إن ما كانت تحتاج إليه شركات النفط فعلاً هو العودة إلى مصدر تلك الثروات السابقة التي تمتعت بها في الماضي قبل " ثورة أوبك "، في البلدان المطلة على الخليج، حيث لا تمثل التكاليف الرأسمالية والتشغيلية معاً أكثر من نسبة ضئيلة مما هي في مناطق التخوم النفطية الجديدة والآمنة التي لم يكن لدى شركات النفط آنذاك سواها. زد على ذلك أن الشركات، في دول النفط التي تتمتع بذلك الثراء النفطي، حتى بعد أن تسلم ٩٠ في المائة من صافي الربح تظل تتمتع بعائد على رأس المال يزيد عن ٤٠%.[٢]

في مستهل القرن الواحد والعشرين، انتخبت إدارة أمريكية لعلها أكثر الإدارات الأمريكية خضوعاً لسيطرة شركات النفط في تاريخ الولايات المتحدة، على الرغم من الوعي العالي لدى الجمهور بمدى ما تدين به لمصالح الشركات عموماً، ومصالح شركات النفط والطاقة على وجه الخصوص. ومع انتخاب الرئيس جورج دبليو. بوش، أصبحت الرأسمالية النفطية في قلب السلطة الأمريكية، وسرعان ما ارتفعت متطلباتها إلى قمة أجندة النظام الجديد. أضف إلى ذلك، أنه في ظل الوضع السياسي الحالي، كانت سوق النفط العالميّة تشهد تغيراً كبيراً. فبعد سنوات عدة من انخفاض أسعار النفط، بدأ الطلب العالمي على النفط يتسارع نظراً لتطور التكنولوجيا والاستثمارات في شتى الميادين كالعقار والنقل والتأمين والزراعة والمعلومات الآلية إلى غير ذلك.

---

1 - **Financial Times, April 07, 2003.**
2 - **U. S. Department Of Energy, (EIA), January 1996.**

وهكـذا ، وصـل الـرئيس بـوش الابـن إلى الـسلطة في وقـت كانـت فيـه مـصالح شركات النفط الأمريكية ومستهلكي النفط الأمريكيين تتلاقى بسرعة وتعرف بعض الـصعوبات. في هـذه الظـروف، أملـى الكفـاح المريـر لـضمان أمـن الطاقـة تركيـزاً استراتيجياً جديداً على الشرق الأوسط، تركيزاً يمكن أن يشمل مصلحتي الفريقين معـاً: الـشركات لـضمان سـبيل سـائل لهـا إلى احتياطيـات نفطيـة جديـدة عاليـة الـربح، والمستهلكين لضمان إمدادات نفطية بأسعار معتدلة لهم. وهذان هما هدفا الرأسمالية النفطية.

لن نبالغ إذا قلنا إن الطاقة ولا سيما النفط والغاز كان لهما الدور الأساسي في تطور الصناعة العالمية، والتكنولوجيا، والنمو الاقتصادي بمفهومها الواسع. ولن نحتاج إلى الذهاب بعيداً بحثاً عن الأمثلة لتبرير ذلك.

سواء أكان النفط والغاز يلعبان دوراً هامّاً إن لم نقل أساسياً في حاضرنا ومستقبلنا الطاقوي أم لا، فإننا سنستمر بصورة شبه مؤكدة في اعتماد شبه كلي على المصادر الطاقوية الحالية مهما كانت البدائل الأخرى للنفط التي سنخصّص لها جزءاً هاماً في ما بعد. إذ إنه لن يكون هناك مصدر واحد أو ربّما مصادر، قادرة على تزويد المجتمعات الصناعية بالكمية والنوعية المطلوبة من الطاقة اللازمة لاستدامة النمو الاقتصادي والتكنولوجي المتطور في قرننا الحالي، وإن العواقب ستكون كارثية إذا افتقرنا إلى هذه المادة الطاقوية من أجل مواجهة التقدم التكنولوجي المتواصل.

كلنا يعلم أنه في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لما اكتشف هذا المصدر من الطاقة، أي النفط، كان بمثابة ثورة طاقوية. وكما كان الحال مع الفحم، فإنّ بضعاً من الناس فقط كان لديهم في البداية فكرة طفيفة عن نتائج استثمار مورد الطاقة الجديد هذا. ولكن كما كان للفحم دور كبير في تشكيل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فإنه كان للنفط دوره الثوري الفعّال للتطور التكنولوجي، والتقدم، والازدهار.

المُهم، خضعت صناعة النفط لتحولات هامة منذ السنوات الأولى للقرن الماضي ولا زالت تتطور رغم انتشار كل المعلومات عن نضوب النفط في يوم ما. إن تدفق النفط في هـذا الكـون أصـبح مـسألة واقعيـة ومتوقعـة، بحيـث لا تـزال دول كـثيرة تعتمـد علـى

إمكانية استهلاك هذه المادة مهما بلغ ارتفاع أسعارها في السنين المقبلة. لماذا ؟ يظهر ذلك في الأمثلة التي نوردها في ما يلي حسب تحليل ليستربراون:[1]

١ ـ عشوائية التوسع الصناعي المعتمد على النفط:

إنّ الدول الصناعية تستمر في بناء الورشات لصناعة السفن وإنشاء المصانع الضخمة لإنتاج السيارات والحافلات والقطارات والآليات التي تعمل على النفط، والطرق والشوارع الواسعة من حول المدن وأماكن توقف السيارات والأحياء البعيدة وكأنّ النفط الرخيص يبقى للأبد، وليس له بديل في الحياة.

وفي مجال النقل الجوي لا تزال الدول المنتجة لطائرات السفر ونقل البضائع تقوم بتطوير طائرات جديدة لأنها تتوقع توسع مجالات السفر الجوي وازدياد الرحلات الجوية من دون أي حدود. وفي عالم يمكن أن ينخفض إنتاج ووجود النفط فيه لن تستطيع أي دولة استخدام المزيد من النفط وبشكل مستمر إلاّ على حساب الآخرين. لكن مثل هذه الحالة لانخفاض إنتاج النفط لابد أن تحمل تأثيرها على عدد من القطاعات في الاقتصاد العالمي بشكل يفوق تأثيرها على قطاعات أخرى لأنها ستعتمد على المزيد من استهلاك النفط بكل بساطة. ومن بين هذه القطاعات التي ستتأثر بشكل سلبي واسع من انخفاض إنتاج النفط، قطاع النقل من الباصات (الحافلات) والسيارات والآليات، وكذلك قطاع صناعة طائرات السفر وملحقاتها من صناعة الأغذية والأطعمة التي تقدمها الطائرات، وكذا قطع الغيار المختلفة الأنواع والإطارات المطاطية.[2]

والمعروف أن عصر النفط رخيص الأسعار جعل من المفيد جدا إنشاء بنية تحتية صناعية لإنتاج السيارات والآليات الكبرى في البلدان الصناعية الكبيرة ويتطلب الأمر المحافظة على كمية ضخمة من الطاقة. فالولايات المتحدة على سبيل المثال لديها ٥,٢ مليون ميل من الطرق والشوارع المعبدة يغطي معظمها الإسفلت ولديها ٤,١ مليون ميل من الطرق غير المعبدة ستضطر إلى الاحتفاظ بها أيضاً إذا ما سقط عالم إنتاج النفط وبدأنا نتحول إلى عصر جديد مختلف.

---

1 - انظر: **Lester BROWN : « Plan B. 30 : Mobilizing to Save Civilization », 2008. pp. 30-42.**

2 - المرجع السابق، ص ٣٠ – ٤٢.

٢ـ تأثير دورة حياة المدن :

ولا ننسى أن المدن الضخمة والكبيرة كانت هي الأخرى نتيجة لعصر النفط. فالتحضر المدني (بناء المدن وظهورها) سار بسرعة بطيئة جداً منذ أول شكل له قبل ٦٠٠٠ سنة في وادي الرافدين (سومر وأكاد) وبقي بطيئاً حتى عام ١٩٠٠ تقريباً. وعندما دخلنا في القرن الماضي أي القرن العشرين لم يكن موجوداً في هذا العالم إلا العدد القليل والمحدود من المدن التي بلغ عدد سكانها مليون نسمة. وفي يومنا هذا يوجد أكثر من ٤٠٠ مدينة في العالم يبلغ عدد سكانها ما يزيد على مليون منها ٢٠ مدينة يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين أو ما يزيد على ذلك أيضاً. ودورة حياة المدن واستمرارها يعتمدان عادة على حشد أو إنتاج كمية ضخمة من الطعام والغذاء والمواد الأخرى المختلفة.[1]

٣ـ الغذاء والزراعة :

ازداد إنتاج الغذاء، في القرن العشرين، زيادة كبيرة وسريعة في دولة إثر دولة، وبشكل افتراضي، تساهم كل هذه الزيادة، بشكل مباشر وغير مباشر، في التزويد بالطاقة. لقد ازدادت القدرة الإنتاجية لمزارع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٠ بمعدل ٢% سنوياً – تقريباً بنفس النسبة التي ازداد فيها استهلاك النفط. إن إنتاج العالم من الغذاء، تضاعف ثلاث مرات خلال القرن العشرين ليتماشي مع الازدياد السكاني.

لقد أصبحت الزراعة الصناعية الحديثة طاقية تكثيفية بكل المضامين. إذ تحرق الجرارات والآلات الزراعية الأخرى المازوت أو الغازولين، النتروجين ينتج عن الغاز الطبيعي، وتصنع المبيدات الحشرية المستخدمة للقوارض والمبيدات العشبية من النفط، وتنقل الحبوب والكيماويات والمحاصيل لمسافات طويلة بواسطة الشاحنات، ويطهى الطعام عادة باستخدام الغاز الطبيعي ويغلف بالبلاستيك المصنع من مواد بترولية قبل الوصول إلى المستهلك. وإذا قيست كفاءة إنتاج الغذاء بالنسبة بين كمية التزويد بالطاقة اللازمة لإنتاج كمية معينة من الغذاء والطاقة المخزونة في الغذاء، عندها ستكون الزراعة الصناعية هي الشكل الأقل كفاءة لإنتاج الغذاء.[2]

---

1 - نفس المرجع السابق، ص ٣٠ – ٤٢.

2 - ريتشارد هاينبرغ: " سراب النفط، النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية "، الدار العربية للعلوم (ASP)، بيروت، ٢٠٠٥، ص ٢٦٩.

٤ـ الطهو، التدفئة والتبريد:

تبدو التدفئة والتبريد، مقارنة بإنتاج الغذاء، أقل أهمية ـ الأمر يتعلق فقط بالراحة. على أي حال، في أماكن عديدة ـ وخصوصا في المناطق الشمالية لأمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا ـ فمصدر الحرارة يمكن أن يعني الفرق بين الحياة والموت.

يبلغ الاستخدام المدني للطاقة حالياً في الولايات المتحدة ٢١% من الاستهلاك الكلي للطاقة القومية. من هذه النسبة يتم استخدام ٥١% لتدفئة الفراغ و١٩% لتسخين الماء و٤% لتكييف الهواء. الباقي يصرف للإضاءة وإدارة التجهيزات بما فيها البرادات.

من السهل على الحياة المدنية الحديثة أخذ التدفئة بعين الحسبان، فالوقود والكهرباء وصلت إلى البيوت والمكاتب بواسطة الأنابيب والأسلاك، وتؤدي واجبها بصمت وبكبسة مفتاح أو إدارة مقبض. معظم المكاتب لها نوافذ غير قابلة للفتح وقليلة هي المنازل المصممة لتنعم بكفاءة طاقية قصوى.

استخدم الغاز الطبيعي بشكل واسع في الدول الصناعية للطهو وتسخين المياه، وزوال مصدر الغاز يؤدي إلى غلاء هذه الخدمات. جزء صغير فقط من الغاز يستخدم للطهو. باعتبار هذا عملاً هاماً فإن أي تقطيع أو عدم انتظام في الإمدادات يؤدي إلى فوضى في حياة الناس اليومية.

إن الطاقة الكهربائية هي المصدر الرئيسي لتبريد الأغذية، وسيصبح التبريد مكلفاً نظراً للنقص في الغاز الطبيعي ولانخفاض الطاقة الكلية الصافية للفحم، بدون التبريد لن يكون بإمكان المخازن حفظ الأغذية المجلدة والمنتج سيبقى طازجاً لفترة قصيرة من الوقت. ستحتاج إذن أنظمة التغذية في المدن إلى التأقلم مع هذه التغيرات.[1]

٥ـ الصحة العامة:

إن أنظمة الصحة العالمية الدولية والوطنية والمحلية، التي تقي الإنسان من الأمراض والطفيليات هي أيضاً عرضة للتراجع بسبب انخفاض توافر طاقة الوقود الرخيصة الثمن. فعمليات تكرير المياه، ومياه الصرف الصحي، والبحوث الطبية، وتصنيع وتوزيع المضادات الحيوية، واللقاحات جميعها بحاجة إلى الطاقة. وما لم ترتفع كمية الطاقة المخصصة لصالح الصحة العامة في العقود القليلة القادمة فإن الدول الصناعية وغير

1 - المرجع السابق، ص ٢٧٦.

الصناعية ستواجه أوبئة ترتفع على إثرها معدلات الوفيات. وذلك بالإضافة إلى صناعة الأدوية التي تستخرج من المواد الكيمياوية التي هي بنفسها مستخرجة من النفط.

تسبب الأمراض المعدية، ما معدله ٣٧% تقريباً من مجمل معدل الوفيات في العالم. وتبلغ نسبة الأمراض المعدية المنتقلة عن طريق المياه ٨٠% من نسبة الأمراض المعدية العالمية، و٩٠% من نسبة الأمراض المعدية تحدث في البلدان الأقل استهلاكاً. وبسبب فقدان ظروف التعقيم يصاب حوالي ٢ ملياري شخص بالإسهال ويموت بسببها ٤ ملايين طفل. وحتى في البلدان الصناعية فإن الأمراض المعدية المنتقلة بالمياه تسبب مشكلة صحية خطيرة وملموسة: ففي الولايات المتحدة تم تسجيل ٩٤٠٠٠٠ إصابة وحوالي ٩٠٠ وفاة كل عام.[1]

٦ـ تخزين ومعالجة ونقل المعلومات:

تعتبر تقنيات المعلومات الإلكترونية: الكمبيوتر، والهاتف، والفاكس، والطابعات، إلى شبكات الإنترنيت بغاية الأهمية للمجتمعات الصناعية الحديثة، وهي تلعب دوراً هاماً في إدارة وتعاون الأنظمة المالية والتجارية والصناعية والطبيّة والعسكرية، بحيث إن أي خلل في الأنظمة والبيانات أوالاتصالات سيؤثر سلباً على البنى التحتية للمجتمع ككل.

لا يعتمد التعامل اليومي مع تقنيات المعلومات على النفط بشكل مباشر. لذلك فإن وصول النفط إلى ذروة إنتاجه لن يؤثر مباشرة على تخزين ومعالجة ونقل المعلومات. ولكن تصنيع وامتلاك وتوزيع مكونات أنظمة المعلومات يعتمد، إلى حد كبير، على وسائل نقل عمل على الوقود وعلى صناعة المواد البلاستيكية. لذلك سيصعب تطوير وصيانة أنظمة المعلومات مع ندرة النفط.

ويعتمد التعامل اليومي مع البنى التحتية للمعلومات في المجتمعات الصناعية بشكل مباشر على شبكة التوصيل الكهربائي. إن هذه الشبكة معقدة ومكلفة وعرضة للنقص في مصادر الطاقة الرئيسية (كالفحم أو اليورانيوم أو الغاز الطبيعي). وقد تزايد الطلب على الكهرباء مع تزايد التعداد السكاني. ومع تناقص الطاقة الصافية المتوفرة

---

1 - ديفيد بيمينتل وآخرون: " علم التنبؤ (البيئة) المتعلق بازدياد الأمراض: النمو السكاني والتدهور البيئي "، الجزء ٤٨، رقم ١٠ (أكتوبر ١٩٩٨)، ص ٨١٧ – ٨٢٧.

للمجتمعات الصناعية، ستصبح المصادر المكرسة للشبكة الكهربائية مكلفة جداً. وسيزيد الطلب على الكهرباء، في وقت ما، عن قدرة المصادر على تأمينها. عندئذ ستصبح قدرة الشبكة الكهربائية مهددة وقد تعم فترات التعتيم الجزئي والكلي، الأمر الذي يؤثر على عمل أنظمة المعلومات.[1]

وخلاصة القول، نحصرها في ما قاله أدرين هاملتون، مؤلف " كتاب قوة النفط "٢، يزعم أن كل النجاحات التي تحققت خلال القرن العشرين لم يكن لها أن تتحقق لولا النفط الذي مكن الإنسان أن يحقق ما عجز عن تحقيقه خلال كل القرون السابقة. من ناحية أخرى، إذا كانت القوة تتضمن القدرة على إحداث التحويلات، المرغوبة وغير المرغوبة، المقصودة منها وغير المقصودة، في العلاقات بين الجماعات والطبقات، فالنفط أثبت أنه قادر على إحداث تحولات وتغيرات بنوية وعميقة في سلوكات وقناعات وتطلعات قطاعات واسعة من الأفراد والجماعات. لقد وقعت مجتمعات وثقافات بأكملها تحت نفوذ النفط، وتحول بعضها إلى مجرد مجتمعات وثقافات نفطية، أصبحت من شدة تأثرها بالنفط مجرد " ظاهرة نفطية ".

المطلب الثاني: نسبة النفط في التجارة العالمية

كنا قد ذكرنا في المطلب الأول من هذا المبحث كيف كان ولا زال للنفط الدور الرئيسي في الارتقاء بنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية والازدهار والتنمية التكنولوجية والبشرية للدول الصناعية والرأسمالية على الخصوص، بالرغم من أن معظم هذه الدول لم تكن إلا مستهلكة لهذه المادة الحيوية الضرورية لحياة الإنسان. بيد أنّ النفط لعب أيضا الدور المحوري والأساسي بالنسبة للتجارة العالمية، كما أنه مصدر رزق الدول المصدرة التي أصبحت في صدارة الدول في زيادة الإنفاق العقاري والعسكري بالنسبة لميزانية تجهيز الطرقات والبناء ووسائل النقل وارتفاع ميزانية الدفاع بحيث أصبحت هذه المادة ليس سلعة تجارية كالسلع الأخرى المتداولة في الأسواق العالمية فحسب، ولكن أيضاً أصبحت مادة استراتيجية تستعمل فرض القوة والنفوذ زيادة على قيمتها النقدية.

---

1 - المرجع السابق، ص ٢٨٣ – ٢٨٤.

من المعروف أن الدول الصناعية هي أكبر دول العالم استهلاكاً وأقلها إنتاجاً للنفط، وذلك على عكس الدول النامية. وقد ترتب على هذا التفاوت بين معدلات إنتاج النفط والطلب عليه حركة تجارية عالمية " جعلت من النفط السلعة الوحيدة ذات الأهمية العظمى في التجارة الدولية من حيث حجم القيمة النقدية ".[1]

تكمن أهمية النفط على الصعيد التجاري في أنه مادة تجارية على المستوى العالمي. وقد اكتسب هذه الصفة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إثر تحول اقتصاد البلدان الصناعية من الاعتماد على الفحم كمصدر أساسي للوقود إلى الاعتماد الرئيسي على النفط والغاز. إن معظم احتياطي النفط المؤكد يوجد في البلدان النامية. وإذا استثنينا الاتحاد السوفياتي (السابق) والولايات المتحدة الأمريكية حيث يتمتع كل منهما بمخزون نفطي كبير وقدرة إنتاجية ضخمة إلى جانب نسبة استهلاكهما المرتفعة، نجد أن صناعة النفط في بقية أنحاء العالم تعتمد أساسا على تصدير النفط من مناطق الإنتاج الرئيسية إلى مناطق الاستهلاك الأساسية.[2]

شهدت تجارة النفط العالمية تطوراً سريعاً منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نتيجة الطلب المتزايد في الدول الصناعية المتقدمة، وخصوصاً في دول أوروبا الغربية، واليابان، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الثلاثينات من هذا القرن، كان خليج المكسيك هو المصدر الأساسي لتصدير النفط في العالم. وقد بلغت حركة النفط العالمية آنذاك حوالي ٢,٤ مليون برميل يومياً، استوردت أمريكا الشمالية حوالي نصف هذه الكمية، في حين كان نصيب أوروبا الغربية نصف مليون برميل يومياً، والباقي كان يصب في جنوب آسيا والشرق الأقصى.

وفي الخمسينات تغير هذا الوضع حيث تساوت صادرات خليج المكسيك مع صادرات منطقتي الشرق الأوسط والبحر الكاريبي. وبقيت أمريكا الشمالية تستقبل نصف النفط المتاجر به عالمياً. وفي أواسط الستينات، ارتفعت كميات النفط المتداولة بها دولياً وزادت حصة الشرق الأوسط حتى بلغت نسبة ٧٥% من مجموع صادرات العالم من

---

1 - مجلة " قضايا عربية "، العدد ٤، أبريل ١٩٨٠، ص ٢٢.

2 - توفيق بيضون: " اقتصاديات البلدان العربية "، الجزء الأول مؤسسة الحسيني، بيروت، ١٩٨٤، ص ١٩٠.

النفط الخام، كما ظهرت الجزائر وليبيا كمصدرين جديدين لتصدير النفط حيث وصلت نسبة صادراتهما إلى حوالي ١٣% من مجموع الصادرات العالمية في تلك الفترة.

وفي منتصف السبعينات زادت أهمية النفط التجارية حيث قدرت الصادرات النفطية بأكثر من ٣٤ مليون برميل يومياً، كان نصيب الشرق الأوسط منها حوالي ٦٠% اتجهت معظمها إلى أسواق أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر مناطق الاستهلاك الرئيسية في العالم نظراً لارتفاع مستوى المعيشة فيها.[1]

وفي منتصف الثمانينات، بلغ إجمالي حصة الدول النامية المصدرة للنفط في سوق النفط العالمية ما يقرب من ٧٥% والباقي وفرته البلدان الصناعية المتقدمة من الغرب والشرق. إلا أن شركات النفط الغربية لا تزال تسيطر على معظم قطاعات النقل والتكرير والتسويق لصناعة النفط العالمية، مما جعل الدور الرئيسي للبلدان النامية مقتصراً على تصدير النفط الخام من مراكز تحميله.[2]

لا أحد يجادل أن النفط قد مكن الولايات المتحدة من أن تصل إلى ذروة القوة في العالم وهو الذي جعل من القرن العشرين بأكمله قرناً أمريكياً. كما أن لا أحد يجادل في أن الولايات المتحدة تسعى الآن لجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً. ولكي يتم لها ذلك، فإنه لابد من السيطرة على النفط وخاصة نفط الخليج وهو النفط الذي تزداد حاجة العالم وحاجة الولايات المتحدة إليه. إن الولايات المتحدة هي الآن القوة التي تتحكم سياسياً واستراتيجياً في ٧٠ بالمئة من كل الاحتياطي النفطي العالمي وهي في موضع تستطيع منه أن تؤثر مباشرة في إنتاج النفط وأسعاره بما يتناسب مع مصالحها واعتباراتها الاقتصادية. ولاشك أن هذا التحكم في الحقول النفطية (وبالخصوص في منطقة الخليج)، سيخدم أهدافها الاستراتيجية ويحسن من موقعها التفاوضي مع القوى

---

1 - انظر: د. عبد المنعم السيد علي: " دراسات في اقتصاديات النفط العربي ". معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٩، ص ١٤٧ – ١٥٥.

2 - د. على أحمد عتيقة: " الاعتماد المتبادل على جسر النفط – المخاطر والفرص"، مرجع سابق، ص ٤٢.

الاقتصاديةالعالمية الجديدة وبالتالي ترتيب أوضاعها من أجل مواجهة تحديات القرن القادم.[1]

يشكل النفط ومنتجاته إذن سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات النفطية والدول التابعة لها. فالشركات الأجنبية تشتري من السوق العالمية غالبية النفط المستخرج من البلدان النامية ومن ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من مائة بلد محققة بذلك أرباحاً خيالية. وعلى سبيل المثال ففي عام ١٩٨٤ قدرت الأرباح الصافية لمجموع الاحتكارات البترولية الغربية بحوالي ٢٧ مليار دولار. كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها حوالي ٢٠ مليار دولار. وخلال فترة ١٩٧٤ – ١٩٨٣، حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى الولايات المتحدة ما مقداره ١١٠ مليارات دولار كربح صاف نتيجة الاستثمارات النفطية في الخارج. كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى بلدانها في الفترة نفسها نحو ٣٠ مليار دولار نتيجة العمليات الخارجية في مجال النفط الأجنبي.[2]

يوجد النفط أساساً في الجنوب وخاصة في دول الخليج، بيد أنه يستهلك أكثر ما يستهلك في الشمال. تملك دول النظام الإقليمي الخليجي النفط بغزارة بينما الشمال الصناعي يستهلكه بشراهة. خمس دول من دول هذا النظام تملك حوالي ٧٠% من كل الاحتياطي النفطي العالمي، لكن ١٥ دولة من الدول الصناعية تستهلك في ما بينها حوالي ٤٥ مليون برميل من النفط يومياً، أي بمعدل ٧٠% من مجموع الاستهلاك النفطي العالمي. مجموعة صغيرة من الدول تحتكر الإنتاج ومجموعة صغيرة أخرى تحتكر الاستهلاك النفطي العالمي. عدد صغير من الدول يملك الجزء الأكبر من النفط الخام في العالم.[3] صحيح أن كل الدول تستهلك النفط وتستخدمه لأغراض مدنية وعسكرية متنوعة، لكن دول العالم تتفاوت في استهلاكها للنفط وتتوزع أساساً إلى ثلاث مجموعات. تضم المجموعة الأولى دولة واحدة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي يبلغ استهلاكها أكثر

---

1 - د. عبد الخالق عبد الله: " النظام الإقليمي الخليجي "، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨٨.

2 - مجلة المدار " الصادرة عن وكالة نوفو ستي السوفياتية، موكسو، العدد ٨، ١٩٨٨، ص ٣٢.

3 - د. عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٩٣.

من ١٩ مليون برميل يومياً.[1] المجموعة الثانية تضم ١٢ دولة تستهلك كل منها مليون إلى ٥ ملايين برميل يومياً، تتصدرها اليابان التي هي ثاني أكبر دولة مستهلكة حيث يبلغ استهلاكها ٥,٥ مليون برميل يومياً، ثم تأتي روسيا التي تستهلك ٤,٤ مليون برميل يومياً. أما بقية الدول في هذه المجموعة فهي: ألمانيا ٢,٨، الصين ٢,٦، فرنسا بـ ٢، إيطاليا ١,٩، بريطانيا ١,٧، كندا ١,٧، المكسيك ١,٧، كوريا الجنوبية ١,٥، البرازيل ١,٣، الهند ١,٢، إسبانيا ١، مليون برميل يومياً. أما المجموعة الثالثة فتضم بقية دول العالم التي تستهلك أقل من مليون برميل يومياً بما في ذلك دول لا تستهلك سوى ألف برميل من النفط يومياً فقط.[2]

لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية كانت منذ اكتشاف النفط وحتى الآن أكثر دول العالم استهلاكا للنفط، بل إن استهلاكها يبدو استهلاكاً غير رشيد ويصل إلى حد الإسراف الذي لا حُدود له، وليس هناك سياسة محكمة لتخفيض هذا الاستهلاك المتزايد، باعتراف جميع رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا يعتبر " النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتجة للنفط، والدول غير المنتجة والمستهلكة، وبلاد الشركات النفطية الكبرى وبينها بلاد غير منتجة لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعددة. ومن هذه الزاوية نجد أن النفط من حيث تجارته يشكل عاملاً مؤثراً وفعالاً في العلاقات الاقتصادية الدولية ".[3]

وخلاصة القول، إنّ النفط الذي لا تقتصر تجارته على البترول الخام فقط، وإنما تشمل أيضاً مشتقاته ومنتجاته الفرعية المعروفة بالمواد البتروكيمياوية التي هي العامل الأهم في نمو صناعة النفط، كان ولا يزال يحتل الصدارة والأغلبية الساحقة في التجارة الدولية، بل إنه المحور الأساسي والأهم الذي تدور حوله التجارة الدولية، وبدونه، ليست هناك تجارة دولية.

---

1 - **BP. Statistical Review Of Energy, 1993.**

2 - **عبد الخالق عبد الله، مرجع سابق، ص ٩٤.**

3 - **د. جورج طعمة: " النفط والعلاقات العربية الدولية "، بحث منشور في مجلة قضايا عربية، العدد الرابع، نيسان (أبريل) ١٩٨٠، ص ٢٢.**